



الموسم الثاني
للانصات المركزي

رئيس الجمهورية: ضرورة حل مشاكل كركوك وفق الدستور والمادة 140

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29

الثلاثاء

2023/07/11

No. : 7814



تاريخ من الالمجاد وقوة رصينة

لا نبالي بالمزاعم الواهية وغير المسؤولة ولغة التخريب لن تعرقل جهودنا

على عاتقنا مسؤولية وطنية والشعب الكردي يتطلع الينا



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين



○ العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: الاتحاد الوطني حزب القوة والتضحيات
- رئيس الجمهورية: ضرورة حل المسائل العالقة بشأن كركوك وانصاف مكوناتها
- جهود لمعالجة مشاكل الفلاحين الكورد والتركمان ودعوات لتنفيذ المادة 140
- رئيس الجمهورية يشيد بمهرجان كلاويز الدولي
- رئيس الجمهورية : إنشاء مركز ثقافي عربي- كردي يخدم الحركة الثقافية
- رئيس الجمهورية: محادثاتنا في ايطاليا كانت مثمرة
- المصادقة على الخرائط التفصيلية لمحافظة حلبجة
- رئيس الجمهورية: في يوم تحرير الموصل.. في يوم البطولة والنصر
- وزير العدل يعلن المصادقة على مشروع قانون رعاية الأحداث
- إطلاق مشروع ضخم في مجال الطاقة بين العراق و"توتال إنرجي"
- غاز قطر أول المارين إلى أوروبا عبر "طريق التنمية" في العراق

○ مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

- سعدي أحمد بيبره: مئوية لوزان ... ما من شئ قد تغير
- حسين جمو: لوزان.. أسئلة تمهيدية عن كردستان الصغرى وأرمينيا الكبرى

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د. أحمد عدنان الميالي: انتخابات مجالس المحافظات.. وتحولات المشهد السياسي
- 3 ميزات جديدة لانتخابات مجالس المحافظات 2023
- عبد الوهاب الساعدي : عراق آمن مستقر
- العراق يتجه للانفجار السكاني والهبة الديمغرافية

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- حسني محلي: كرد تركيا.. ورقة إردوغان الراحبة دائماً
- عدد سكان تركيا يتجاوز 85 مليوناً
- جيمس جاي كارافانو: مستقبل العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة

○ المرصد الروسي

- بيتر سوسيو: عن لقاء بوتين برئيس مجموعة فاغنر
- هشام ملحم: مأزق بوتين كما تراه واشنطن
- 4 سيناريوهات لمستقبل روسيا بعد تمرد مجموعة فاغنر
- كفى تهديدات.. يجب الرد..

○ رؤى و قضايا عالمية

- قمة فيلينيوس.. كيف سيواجه الناتو تهديدات روسيا والصين؟
- د. منى سليمان: إعلان نيودلهي.. هل تنجح شنغهاي في تعزيز نفوذها ؟
- مبارك الحمداني : تطوير سيناريوهات القيم
- الاخيرة: ستران عبدالله : و عادوا الى سيرتهم الاولى



الرئيس بافل: الاتحاد الوطني حزب القوة والتضحيات

لا نبالي بالمزاعم الواهية وغير المسؤولة ولغة التخريب لن تعرقل جهودنا

انتهى اجتماع وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني ووفد الحزب الديمقراطي، بعد ظهر الاثنين ٢٠٢٣/٧/٩ في بيرمام.

وعقب انتهاء الاجتماع، اعلن الرئيس بافل جلال طالباني خلال تصريح للقنوات الاعلامية: «اننا نحاول الاتفاق لكن لم نتفق على اي شيء، واؤكد لكم انه من اليوم فصاعدا لن يصمت الاتحاد الوطني ازاء اي شيء وما سيحدث فيما بعد سيكون لدينا الرد عليه كما هو، الاتحاد الوطني هو حزب القوة وهو صاحب التاريخ ودماء الشهداء والتضحيات»، مشيراً الى أن «التصريحات والتصرفات اللامسؤولة لن تؤثر فينا، بل بالعكس تقوي الاتحاد الوطني، لأننا نريد خدمة شعبنا». وفي تصريح صحفي آخر، قال رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني: «ان الاجتماع بشكل عام لم يكن سلبياً، رغم انه لم يجر التقارب فيه، ولكننا كالاتحاد الوطني الكوردستاني الذي هو حزب الشهداء والتضحيات، على عاتقنا مسؤولية وطنية ولن نياس وسنستمر في جهودنا».

واضاف: «منذ ايام واسابيع نسمع مزاعم واهية وغير صحيحة وبعيدة عن المسؤولية، نحن لا نبالي بها ولا تؤثر علينا ولغة التخريب لن تعرقل جهودنا، فالشعب الكردي يتطلع الينا ونحن لن ندخر وسعا في هذا الصدد».



رئيس الجمهورية: ضرورة حل المسائل العالقة بشأن كركوك وإنصاف مكوناتها

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٩ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفدا ضم عددا من فلاحي ومزارعي محافظة كركوك، بحضور رئيس الهيئة العامة للمناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم السيد فهمي برهان.

وأكد السيد الرئيس ضرورة إنصاف أهالي كركوك من جميع المكونات، مبينا أن المدينة عانت الكثير خلال العقود الماضية جراء سياسات الاستبداد والتهميش من قبل النظام السابق، مشيرا إلى وجوب حل المسائل العالقة وبما يضمن إعادة الحقوق لأصحابها ومعالجة القرارات الجائرة التي اتخذها النظام الدكتاتوري بحق مدينة كركوك. كما أكد فخامته أيضا أهمية العمل من أجل إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل بغية الوصول إلى حلول مرضية للجميع، لافتا إلى أهمية اتخاذ القرارات الصائبة والقانونية لحل المشاكل المتعلقة بقضايا الفلاحين والمزارعين في كركوك.

وتطرق رئيس الجمهورية إلى ضرورة ترسيخ التعايش السلمي المشترك بين مكونات كركوك الذين عاشوا لعقود طويلة متجاورين ومتحابين، وأهمية تعزيز الأمن والخدمات لجميع المواطنين.

وأشار فخامة الرئيس إلى أن رئاسة الجمهورية مستعدة لتقديم يد العون لجميع المكونات ومساعدتهم للوصول إلى الحلول الجذرية المرضية ومن خلال التنسيق مع الجهات المختصة من مجلس القضاء الأعلى ولجنة المادة (١٤٠) ووزارتي العدل والزراعة والجهات المعنية، ووجه فخامته الوفد بعقد اجتماعات ولقاءات مع عدد من السادة الوزراء ومؤسسات الدولة ذات العلاقة.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن شكرهم وتقديرهم لفخامة رئيس الجمهورية على طروحاته التي تصب في إحقاق الحقوق وحماية التعايش السلمي والمجتمعي في كركوك، كما استعرضوا لفخامته عددا من المشاكل التي تواجه أهالي كركوك.



جهود لمعالجة مشاكل الفلاحين الكورد والترکمان ودعوات لتنفيذ المادة 140

زار فهمي برهان مسؤول هيئة المناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان، العاصمة بغداد، يرافقه وفد من ممثلي الفلاحين الكورد والترکمان في محافظة كركوك. في بداية زيارته التقى فهمي برهان والوفد المرافق له مع فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف رشيد، واصل الوفد مشاكل الاراضي الزراعية للفلاحين الكورد والترکمان في محافظة كركوك الى رئيس الجمهورية. بدوره دعا رئيس الجمهورية، الفلاحين في كركوك الى ضبط النفس والسعي من اجل تهدئة الاوضاع وحماية الاخوة والوثام بين جميع المكونات، لكي تتم معالجة مشاكلهم بكل هدوء، ووعد بمتابعة مشاكل الفلاحين. كما اوعز رئيس الجمهورية للجهات ذات العلاقة بمعالجة مشاكل الفلاحين الكورد والترکمان في محافظة كركوك وفقا للدستور والمادة ١٤٠، وعدم اللجوء الى العنف لانه يعمق المشاكل بدلا من معالجتها.

محادثات مع رئيسي لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ و هيئة التنسيق بين المحافظات

في جانب آخر من الزيارة التقى فهمي برهان مسؤول هيئة المناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان، ووفد ممثلي الفلاحين الكورد والترکمان في محافظة كركوك، كل من السادة هادي العامري رئيس لجنة تنفيذ المادة ١٤٠، ووزير الزراعة في الحكومة الاتحادية، و احمد الفتلاوي رئيس هيئة التنسيق بين المحافظات. وخلال الاجتماعات ناقش مسؤول هيئة المناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان، موضوع تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية والمشاكل التي تواجه الفلاحين الكورد والترکمان في محافظة كركوك والغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل. و اشار فهمي برهان الى اهمية القرار الذي اصدرته لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ في ٢٠٢٣/٦/١٨، و اشاد بدور السيد هادي العامري في الغاء قرارات لجنة تنظيمات الشمال.

تأكيدات على أهمية معالجة المشاكل وتنفيذ المادة ١٤٠

وفي اطار زيارته الى العاصمة بغداد، زار فهمي برهان رئيس الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان، وزير العدل في الحكومة الاتحادية خالد شواني.

وخلال اللقاء، بحث الجانبان الاوضاع في كركوك والمناطق الكوردستانية المستقطعة، بالاضافة الى ملف تفعيل لجنة المادة ١٤٠ الدستورية وخطوات تنفيذها.

واشاد وزير العدل بالاجتماعات واللقاءات التي عقدها رئيس الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية في بغداد وقال: يجب ان يكون هناك تنسيق اكبر بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان واتخاذ خطوات فعلية باتجاه معالجة المشاكل وخاصة مشاكل الاراضي الزراعية.

واضاف: ان مشكلة كركوك والمناطق الكوردستانية الاخرى لها اهميتها الخاصة عندنا، ونعمل بكل جهد لكي نحصل جميع مكونات المدينة على حقوقها. في جانب آخر من اللقاء، تحدث رئيس الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية عن الاوضاع في خانقين وخورماتو وسنكال وسهل نينوى، متمنيا تكثيف الجهود باتجاه معالجة المشاكل بعيدا عن العنف.

محادثات مع النائب الثاني لرئيس مجلس النواب

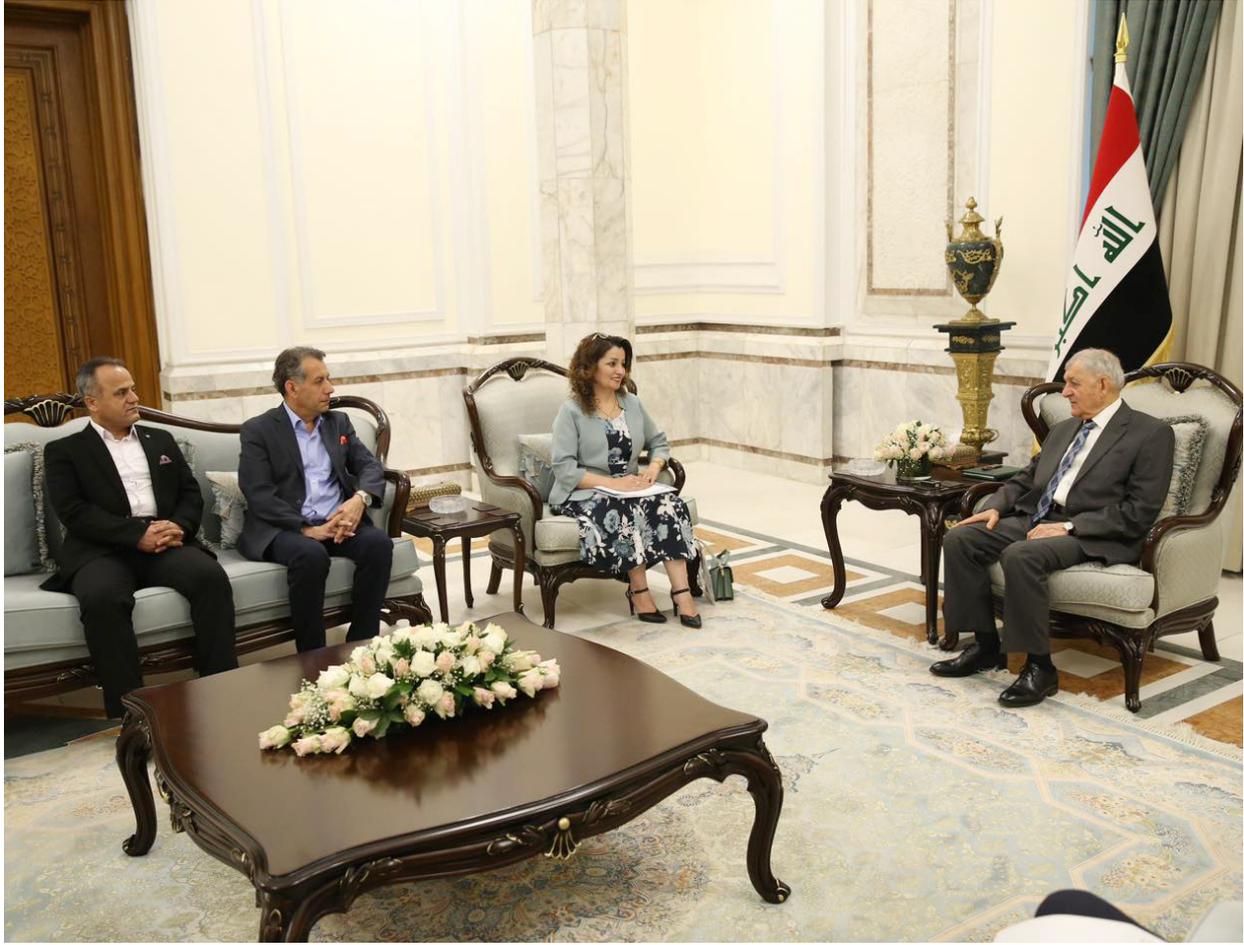
كما التقى فهمي برهان رئيس الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان، نائب رئيس مجلس النواب شاخوان عبدالله.

وجرى خلال اللقاء مناقشة الأوضاع العامة للبلاد وعدد من الموضوعات والقضايا ذات الإهتمام المشترك، كما تم بحث السبل الكفيلة لحل المشاكل والمعوقات التي تواجه الفلاحين، فضلاً عن أهمية إستمرار التنسيق والتعاون بين المؤسسات والدوائر الخدمية لتأمين الإستقرار من أجل تطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في تلك المناطق.

ومن المقرر ان يقوم الوفد بعقد عدة اجتماعات اخرى في العاصمة بغداد، للمطالبة بالموافقة على استئناف الاعمال الزراعية ومعالجة مشاكل الفلاحين المعتمدين في محافظة كركوك.

وتاتي هذا الزيارة لمسؤول هيئة المناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان الى بغداد، بطلب من قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، من اجل معالجة مشاكل الاراضي الزراعية للفلاحين الكورد والتركماني في محافظة كركوك وخطوات تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية.

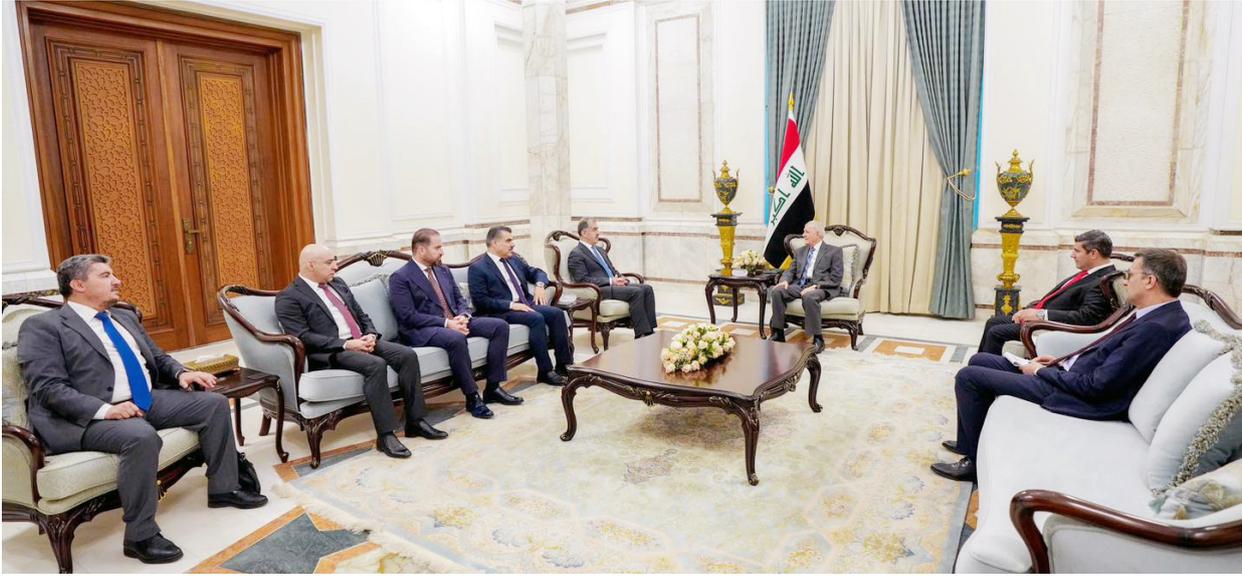




رئيس الجمهورية يشيد بمهرجان غلاويث الدولي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٩ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد مهرجان غلاويث الدولي برئاسة الدكتورة ابتسام إسماعيل رئيس المركز. وأكد فخامة الرئيس أهمية الدور الذي يضطلع به المثقفون على اختلاف اختصاصاتهم في توعية وتنمية المجتمع في المجالات الثقافية المتعددة وبما يساهم في بناء مجتمع حضاري متمدن. وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة دعم إقامة المهرجانات الثقافية والأدبية والفنية لما لها من إسهامات في تعزيز العلاقات والتقارب بين الثقافات والمجتمعات المختلفة، فضلا عن بعدها الإنساني، وأشاد فخامته في هذا السياق بمهرجان غلاويث الدولي، متمنيا له وللقائمين عليه المزيد من النجاح والتطور. بدورهم أعرب أعضاء الوفد عن شكرهم وتقديرهم للسيد الرئيس على دعمه المتواصل للحركة الثقافية والأدبية في البلاد.

وقدم الوفد دعوة لفخامته لحضور انعقاد المؤتمر السنوي لمهرجان غلاويث الدولي. كما أكد أعضاء الوفد سعيهم لرفد الساحة العراقية بالنتاجات المختلفة التي تعكس الإرث الثقافي المتميز لإقليم كردستان والعراق ككل.



رئيس الجمهورية : إنشاء مركز ثقافي عربي- كردي يخدم الحركة الثقافية

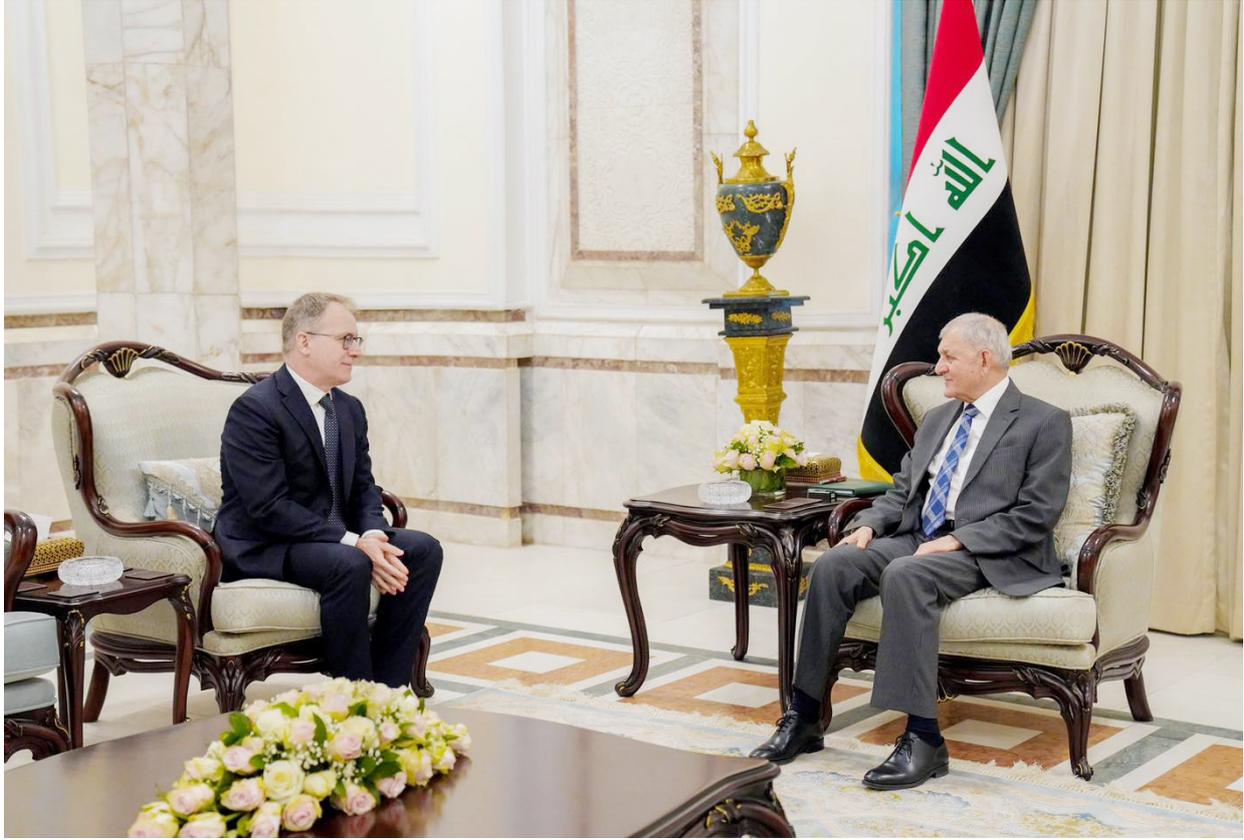
استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٩ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان السيد سفين دزه يي والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء، الذي حضره رئيس ممثلية حكومة إقليم كردستان في بغداد السيد فارس عيسى، بحث أهم القضايا الراهنة وتطورات الأوضاع السياسية، حيث أكد رئيس الجمهورية ضرورة التواجد الفعال لممثلي حكومة الإقليم في بغداد وبما يسهم في تعزيز العلاقات بين الجانبين.

وأشار السيد الرئيس إلى العمل لإنشاء مركز ثقافي عربي- كردي يخدم الحركة الثقافية في البلد ويبرز دور الشخصيات الأدبية والفنية، ويقدم نتائجها للجمهور، مشيراً إلى أن هناك نقصاً في إجادة اللغة العربية من قبل أفراد هذا الجيل ولا بد من تكثيف الجهود لتدارك هذا الخلل. كما تطرق فخامته في هذا السياق إلى أهمية دراسة التاريخ ونشر ثقافة المطالعة والمعرفة.

وتحدث فخامته عن عدة مشاريع قوانين يجري العمل بشأنها مثل مشروع قانون مجلس الاتحاد، ومشروع قانون مجلس المياه، ومشروع قانون المرأة، مؤكداً أيضاً العمل على معالجة الكثير من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل. وأشار السيد الرئيس إلى أن رئاسة الجمهورية عملت مع مؤسسات الدولة المعنية كالدخالية والعدل من أجل إطلاق سراح العديد من المعتقلين تجاوز عددهم ما يقارب الخمسة آلاف معتقل خلال الشهور الماضية.

كما تحدث فخامته عن التطورات الإيجابية التي تشهدها البلاد في مجال الخدمات والأمن، مؤكداً أن ترسيخ الأمن والاستقرار ركيزتان لحل جميع المشكلات.

بدورهم، قدّم أعضاء الوفد شكرهم لرئيس الجمهورية وحرصه ومتابعته لعمل دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم، مؤكداً سعيهم الجاد من أجل تعزيز العلاقات مع حكومة وبرلمان المركز وبما يعضد التواصل الخارجي تحقيقاً للمصالح العليا لجميع المواطنين.



رئيس الجمهورية: محادثتنا في إيطاليا كانت مثمرة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين 10 تموز 2023 في قصر بغداد، السفير الإيطالي لدى العراق السيد ماوريتسيو كريكانتي.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، عمق العلاقات القائمة بين البلدين والشعبين الصديقين، وضرورة التنسيق حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأعرب فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد عن شكره وامتنانه لفخامة رئيس الجمهورية الإيطالية السيد سيرجيو ماتاريلا وكافة المسؤولين والشعب الإيطالي لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة خلال زيارة الدولة التي قام بها فخامته إلى إيطاليا خلال الشهر الماضي، مشيراً في هذا السياق إلى أن الزيارة كانت مثمرة وستسهم في توطيد أفاق العمل على مختلف الصعد.

وشدد السيد الرئيس على أهمية تطوير التعاون الثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وخاصة الآثار، مشيراً إلى الأماكن الجديدة التي تم اكتشاف آثار فيها خاصة في مدينة السليمانية.

من جانبه، أعرب السفير ماوريتسيو كريكانتي عن التزام بلاده بدعم أمن واستقرار العراق ورفاهية شعبه، مؤكداً تطلع بلاده لمواصلة العمل المشترك وتعزيز العلاقات القائمة بين البلدين الصديقين.



المصادقة على الخرائط التفصيلية لمحافظة حلبجة

اعطاؤها الرقم (16) ضمن دليل الوحدات الإدارية لجمهورية العراق الاتحادي

صادق نائب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي، وزير التخطيط، محمد علي تميم، يوم الأحد، على الخرائط التفصيلية للحدود الإدارية والمقاطعات والأقضية والنواحي التابعة لمحافظة «حلبجة» بصيغتها النهائية في إطار الإجراءات المتخذة لاستكمال إجراءات استحداث المحافظة.

وذكرت الوزارة، في بيان، أن «المصادقة تأتي في ضوء استكمال الإجراءات الفنية اللازمة والموافقات الأصولية لاستحداث المحافظة، بناء على قرار مجلس النواب رقم ٣١ لسنة ٢٠٢١، وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣١٣١ المتخذ في الجلسة ١١ المنعقدة بتاريخ ١٣ - ٣ - ٢٠٢٣»، مشيرة إلى «اعتماد محافظة «حلبجة»، ومركزها الحضري مدينة «حلبجة»، وأعطيت الرقم (١٦) ضمن دليل الوحدات الإدارية لجمهورية العراق».

الى ذلك اعلنت جروحة شريف عضو كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب العراقي خلال تصريح لـ (PUKMEDIA): «وافقت وزارة التخطيط الاتحادية على الحدود الادارية للمحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها، ومنتظر من مجلس النواب إجراء القراءة الثالثة لمشروع قانون محافظة حلبجة بعد استئناف اجتماعات المجلس». وأضافت: « بحثت كتلة الاتحاد الوطني مع رئيس مجلس النواب على تخصيص منحة للمحافظة للشروع بتقديم الخدمات والبدء بتشغيل المشاريع في المحافظة».

واعلنت وزارة التخطيط الاتحادية ان «دائرة التنمية الاقليمية والمحلية في وزارة التخطيط، تولت مراجعة وتدقيق الخرائط والمرتمسات وتحديد عائدية المقاطعات والحدود الادارية والتصاميم الاساسية قبل التوسع وبعده». مبينا ان «الفريق التخطيطي في الوزارة، عمل لعدة اشهر على دراسة ملف الاستحداث وتقييم دراسات الجدوى الفنية وفق ابعاده المكانية، الحضرية والريفية، بما ينسجم مع المعايير التخطيطية لاستحداث المحافظات».

رسالة في كوثاى عيلاق



رئاسة جمهورية العراق

في يوم تحرير الموصل .. في يوم البطولة والنصر

يستعيد شعبنا اليوم ذكرى تحرير مدينة الموصل من عصابات الإرهاب والجريمة الداعشية.

في هذه الذكرى نحتفل بالبطولة والأبطال، بالشجعان الذين ضحوا بدمائهم من أجل تطهير الموصل العزيزة، فصنعوا النصر وأعادوا الموصل مرفوعة الرأس. وبهذه المناسبة نستذكر باعتزاز المآثر العظيمة التي سطرها الشهداء من أبناء قواتنا المسلحة بمختلف تشكيلاتها، من جيشنا الباسل وجهاز مكافحة الإرهاب وشرطتنا الاتحادية والحشد الشعبي والبيشمركة.

كما نستعيد باعتزاز وتقدير الدور الكبير الذي اضطلعت به المرجعية الدينية العليا من خلال فتوى الجهاد الكفائي.

ونثني بتوقير واحترام على المؤازرة التي قدمتها الدول الصديقة والأسرة الدولية لقواتنا المسلحة ولشعبنا وهو يقاتل دفاعاً عن الإنسانية جمعاء.

في يوم النصر، نستلهم الدروس والعبر التي تؤكد قيمة الوحدة الوطنية المتماسكة وأهمية العمل على أن يكون التنوع الوطني عاملاً قوياً للشعب في الظروف التي تتوحد فيها الإرادات وتتعرز المشاعر الوطنية العابرة على أي انقسام. ونحن نحتفل بالنصر العظيم، نحني ونترحم على أرواح الشهداء الأبطال، فخر عوائلهم وشعبهم.

كما نشيد بالأدوار البطولية للشجعان من القادة والمقاتلين صنّاع المآثر العظيمة. إن أفضل ما يمكن تقديمه لكل هؤلاء، ونحن نحيا بنعمة الأمن والأمان، هو العمل بإرادة موحدة من أجل مواصلة بناء الدولة الديمقراطية العزيزة على أبنائها والمنبعة على الأعداء.

المجد للعراق.. والعزة للعراقيين.

ودوام الأمن والسلام والتقدم لكل مدننا وقرانا من أقصى العراق إلى أقصاه.

عبد اللطيف جمال رشيد
رئيس الجمهورية
10 تموز 2023



وزير العدل يعلن المصادقة على مشروع قانون رعاية الأحداث

أعلن وزير العدل خالد شواني، الإثنين، المصادقة على مشروع قانون رعاية الأحداث. وذكر بيان للوزارة، أن «وزير العدل خالد شواني استقبل، في مكتبه الرسمي اليوم، مديرة مكتب اليونيسيف في العراق السيدة شيما سان غويتا والوفد المرافق لها».

وأكد الوزير أن «وزارة العدل صادقت على مسودة مشروع قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ وإحالته الى مجلس الدولة لغرض تدقيقه وإرساله الى مجلس الوزراء».

وأضاف شواني، أن «الوزارة بذلت جهوداً حثيثة لأعداد مشروع القانون وفق الدستور وبما ينسجم مع التزامات العراق بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي تخص شريحة الأحداث وحقوق الأطفال وفق معايير حقوق الإنسان».

وقدم شواني شكره وتقديره لمنظمة اليونيسيف للتعاون في تنفيذ البرامج المشتركة بين الطرفين خصوصاً فيما يتعلق بتأهيل الأحداث والمساهمة في إعادة دمجهم بالمجتمع».

من جهتها أبدت مديرة مكتب اليونيسيف في العراق، التزام المنظمة بالتعاون مع وزارة العدل عن طريق وضع خطة ورؤية عمل مستقبلية لتطوير مشاريعها مع وزارة العدل».



إطلاق مشروع ضخم في مجال الطاقة بين العراق و«توتال إنرجي»

أطلق العراق وشركة «توتال إنرجي» يوم الإثنين ٢٠٢٣/٧/١٠ في بغداد مشروعاً ضخماً بقيمة ١٠ مليارات دولار يهدف خصوصاً لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية ومن الغاز المحترق في الحقول النفطية. وبعد مفاوضات طويلة وخلافات حادة رافقت المشروع الذي جرى الكشف عنه في العام ٢٠٢١، وقّع الرئيس التنفيذي لـ«توتال إنرجي» باتريك بويانيه ووزير النفط العراقي حيان عبد الغني خلال حفل أقيم في مقر وزارة النفط في بغداد الإثنين على الاتفاقات المتعلقة بالمشروع.

وقال وزير النفط العراقي خلال الحفل «اليوم سنمضي مع شركة توتال وجميع الشركاء إلى التعاون الجاد والمثمر من أجل المباشرة في تنفيذ هذه العقود على أرض الواقع».

من ناحيته قال بويانيه لوكالة فرانس برس إن «الأمر منظم، والشراكة جرى توطيدها: تحتفظ توتال إنرجي بنسبة ٤٥٪ من المشروع، وشركة نفط البصرة بنسبة ٣٠٪، وانضمت إلينا قطر للطاقة بنسبة ٢٥٪».

وأوضح باسم محمد خضير وكيل شؤون الاستخراج في وزارة النفط العراقية أن «الخطوات العملية على أرض الواقع تبدأ بعد شهر، من إنشاء البنى التحتية، والدراسات الخاصة»، مضيفاً أنه «بعد ثلاث سنوات تبدأ المشاريع

تعطي ثمارها».

وبموجب المشروع ستستثمر «توتال إنرجي»، الموجودة في العراق منذ العشرينات، مع شركائها، في أربعة مشاريع متعلقة بإنتاج الكهرباء والنفط.

ويهدف أحد هذه المشاريع إلى تجميع الغاز المحترق من ثلاثة حقول نفطية في جنوب البلاد من أجل استغلاله في توليد الطاقة الكهربائية.

أما المشروع الآخر فهو مشروع يهدف استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ألف ميغاواط لتغذية الشبكة الكهربائية في البصرة.

ويهدف أحد هذه المشاريع إلى تطوير حقل أرطوي النفطي في جنوب البلاد، لإنتاج ما معدله ٢١٠ آلاف براميل في اليوم أي ما يوازي ١,٧ مليار برميل خلال ٣٠ عاماً.

أما المشروع الأخير، فيتعلق ببناء مصنع يهدف إلى معالجة مياه البحر لتوفيرها لحقول النفط وكذلك كمياه للشرب في مدينة البصرة في جنوب البلاد. ويتيح المشروع معالجة ٥ ملايين برميل من المياه في اليوم، وفق أرقام جرى الكشف عنها الاثنين.

وقال بويانيه لفرانس برس إن «الاتفاقات اليوم تشكّل انطلاقة لبدء العمل...على الأرض سوف نحرك فرقنا هذا الصيف».

وأضاف «المرحلة الأولى من محطة الطاقة الشمسية ستتحقق خلال سنتين. كذلك، خلال عامين سنعمل على المرحلة الأولى من الجانب الخاص بالنفط والذي من شأنه أن يرفع الإنتاج إلى ١٢٠ ألف برميل في اليوم».

وأوضح أنه «بحلول ٢٠٢٧-٢٠٢٨، سيتحقق مجمل المشروع، وسنكون قد انتهينا من (الجزء الخاص) بالمياه وخفض حرق الغاز والحقل النفطي في مجال الإنتاج ومجمل مشروع محطة الطاقة الشمسية».

هذا وقد استقبل رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الاثنين، الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة توتال إينرجيز الفرنسية باتريك بويانيه. وجرى خلال الاجتماع بحث جوانب التعاون ضمن العقد الذي أبرم مؤخراً بين العراق وشركة توتال، إذ بارك السوداني بدء الخطوات التنفيذية على أرض الواقع، وأكد أن الحكومة قد قطعت شوطاً كبيراً بالالتزامات والوصول إلى هذه المرحلة، مبيناً أن العقد مع الشركة وجولة التراخيص الخامسة تندرج ضمن الرؤية الاستراتيجية لاستثمار الغاز، الذي تأخر العراق بالشروع في استثماره.

وجدد السوداني توجه الحكومة نحو عقد الشراكات الجادة مع الشركات الكبرى في ما يخص استثمار الثروات الطبيعية، والاستفادة من الغاز المصاحب على وجه الخصوص.

من جانبه بيّن بويانيه توجه شركته نحو التعاون الواسع مع العراق، وثقتها بالشراكة في مجالات الطاقة، والاستثمار في القطاعات الواعدة والطموحة في هذا المجال، مؤكداً أن الفرق الفنية للشركة ستباشر عملها في مواقعها خلال أيام.



غاز قطر أول المارين إلى أوروبا عبر «طريق التنمية» في العراق

مراكز الصدارة بالإمكانات الخاصة بالإنشاء والبناء والربط، خصوصا مع الطاقات والوفرة المالية التي يمتلكها.“ وأضاف في تصريحات محلية أن “جميع الدول التي تتبنى مشاريع كهذه تستعين بشركات عالمية مختصة في هذا المجال”، مشيرا إلى أن “معظم الدول التي تتمتع بالازدهار الاقتصادي الآن بنتها دول وشركات ذات خبرة، والعراق بإمكانه الاستعانة بالشركات لإنشاء أي مشروع سواء نقل الغاز أو غيره من المشاريع الاقتصادية.“ ويقول مراقبون إن خط الغاز القطري من المرجح أن يكون هو المرحلة الأولى، والأكثر أهمية من ناحية توفر الموارد، لمشروع “طريق التنمية” الذي يأمل العراق أن ينجزه لكي يربط موانئ البصرة بميناء جيهان في تركيا عبر بناء خطوط متوازية للنقل البري والسكك الحديدية، وخطوط النفط والغاز. وهو ما يجعل الطريق مصدرا ضخما لعائدات “الترانسيب”، كما أنه يوفر الكثير من التكاليف على الناقلات البحرية التي تحتاج إلى المرور عبر قناة السويس، ويكفل إيصال البضائع والصادرات إلى شبكة المواصلات الأوروبية مباشرة.

بغداد- تقترب قطر من تحقيق حلم إيصال غازها إلى أوروبا عبر طريق العراق، بعدما كانت سوريا الهدف الرئيسي السابق قبل أن تندلع الحرب الأهلية فيها وتتورط الدوحة بالمشاركة الفعلية في فصولها بدعم مجموعات إسلامية مسلحة. وتزايد الحديث في العراق عن مشاريع مد خطوط الغاز منذ الزيارة التي قام بها أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى بغداد. ويقول مسؤولون في وزارة النفط العراقية إن الأبحاث المتعلقة بمد أنابيب الغاز توصلت إلى أن العراق يمتلك الإمكانيات المادية والفنية للبدء بالتنفيذ في أسرع وقت. ويشكل خط الغاز القطري بديلا يُغني أوروبا عن الحاجة إلى الغاز الروسي في المستقبل، وهو ما يؤكد أن الأوروبيين حسموا أمرهم باتجاه عدم المراهنة على روسيا، كما أن قطر رتبت أوراق الصفقة مع الاتحاد الأوروبي لكي يتم استقبال غازها عبر الخطوط التركية. وقال عضو لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية في البرلمان العراقي ضرغام المالكي إن “العراق الآن يحتل

لخط الغاز. كما تستفيد أيضا من علاقتها الوطيدة بأنقرة، ما يوفر آليات تيسير وتسهيلات لكي يتحول الخط إلى حقيقة في غضون مدة قد لا تتجاوز الثلاث سنوات. وكان المسؤولون العراقيون أعلنوا خلال زيارة الشيخ تميم عن مشاريع في مجالات الكهرباء والتشييد، والتوصل إلى اتفاق لإنشاء شركة نفط مشتركة وبناء مصفاة للتكرير، فضلاً عن اتفاقات بشأن توريد النفط الخام والغاز المسال إلى العراق.

وقال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني خلال مؤتمر صحفي مشترك مع أمير قطر إن "دولة قطر ستبقى واحدة من أقوى حلفائنا وشركائنا في المنطقة، وإنه تم بحث الفرص الاقتصادية المتاحة والعمل الذي يمكن أن تضطلع به الشركات القطرية في إطار مشاريعنا في الإعمار والخدمات ومشاريع البنية التحتية".

من جهته أعلن الشيخ تميم أنه "تم التوقيع على عدد من الاتفاقات مع القطاع الخاص في قطر شملت مجالات مهمة وحيوية كالطاقة والكهرباء وتطوير مدن سكنية حديثة، وفنادق، وإدارة المستشفيات في العراق".

ويعتقد أن مسار خط الأنابيب هو الذي يرسم مسار مشاريع البناء الموازية له. وقدر فادي الشمري، المستشار السياسي للسوداني، قيمة الاستثمارات القطرية المزمعة بحوالي 7 مليارات دولار، وقال إنه سيتم الشروع في تنفيذها مباشرة ولمدة 5 سنوات، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن تكتمل جميع الأشغال في عام 2028.

زهرة البجاري: الطريق سيضم مدناً صناعية وسكنية وجملة أمور مختلفة

وقالت رئيسة لجنة النقل والاتصالات في البرلمان العراقي زهرة البجاري إن "مشروع 'طريق التنمية' تتبناه الآن شركة استشارية مختصة تدرس الجدوى الاقتصادية والأمور التنموية التي تُبنى مع الطريق، ومن المؤكد أن موضوع نقل الغاز سيكون أحدها".

وذكرت "أن الإمكانات والمساحة موجودتان لأن الطريق سيضم مدناً صناعية وسكنية وجملة أمور مختلفة، وأن وزارة النفط ستكون لها حصة من هذا الطريق".

وتسعى قطر لنقل غازها إلى موانئ البصرة عن طريق ناقلاتها الضخمة، ليتم من هناك تحويلها إلى أنابيب الغاز عبر العراق. وتريد الدوحة بذلك أن تتحاشى بناء خط أنابيب بري يمر عبر السعودية قبل أن يتماس مع أنابيب العراق.

ويشكل الشروع الوشيك في وضع الخطط المتعلقة بالبنية التحتية إحدى أول ثمار الاتفاقات التي وقعها العراق مع قطر أثناء زيارة الشيخ تميم إلى بغداد في 14 يونيو الماضي.

وكانت شركة "قطر للطاقة" وقعت في أبريل الماضي اتفاقاً على المشاركة بحصة (تبلغ نسبتها 25 في المئة) في مشروع نمو الغاز المتكامل (GGIP) بالتعاون مع مجموعة توتال إنرجيز الفرنسية. ويهدف المشروع إلى تطوير الاستثمار في الغاز العراقي وتحسين التغذية الكهربائية.

وفي نهاية مايو الماضي شاركت قطر، إلى جانب العديد من دول المنطقة، في مؤتمر أعلن فيه العراق عن مشروع "طريق التنمية" الضخم الذي تبلغ كلفته نحو 17 مليار دولار وبطول 1200 كيلومتر داخل العراق.

وتستفيد قطر في تسهيل البدء بتنفيذ المشروع من علاقتها الوطيدة بإيران، إذ من المنتظر أن تحظى بعض شركاتها بعقود لتنفيذ جانب من أشغال البنية التحتية

*صحيفة «العرب» اللندنية

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي



سعدى أحمد بيره:

مئوية لوزان ... ما من شئ قد تغير

بنيت عليها معاهدة لوزان، أي القوة، و فقط القوة لاغير.

حسب رأينا، فإن تلك التفاصيل المتعلقة بالمعاهدة، الخاصة بوجود وحقوق الشعب الكردي في هذا الإقليم مع العالم، والباقية حتى الآن، يمكن فهمها على خمسة مستويات:

يبدو أن الزمن لم يمض في هذه المنطقة من العالم، ففي مئوية توقيع اتفاقية لوزان، تبدو التوازنات وشكل الحياة والعلاقات بين الدول والجماعات الأهلية وحقوق الإنسان، وحتى أكثر الأشياء بساطة، مثل الحق في الحديث والتعبير والكتابة باللغة الأم، ما تزال قائمة على الأسس التي

معاهدة لوزان قامت على أنقاض معاهدة سيفر وألغت بندا أساسيا فيها

عن النفس، في مواجهة الإلغاء الذي كان يلاحقه عبر تلك المعاهدة.

راهناً، لا يزال الإلغاء مستمراً، وإن بمستويات مختلفة، بين دولة وأخرى، لكنه يبقى إلغاءً، طالما ليس هناك من اعتراف جماعي بوجود جغرافية ولغة وهوية وشعب كردي في هذه المنطقة، إلى جانب أشقائه وشركائه، العرب والفرس والأتراك والأرمن وغيرهم.

• معاهدة لوزان أيضاً فتحت الباب واسعاً أمام أشكال الهندسة الاجتماعية والسياسية، حينما دفعت باتجاه نقل ملايين السكان المسيحيين من تركيا إلى اليونان، والمسلمين من اليونان إلى تركيا. و بالمقابل غض النظر عن عمليات التهجير التي مارستها الدولة بحق الشعب الكردي، تحت يافطة المشاريع الاقتصادية. لكنها جميعاً كانت أشكالاً من الجينوسايد والإبادة الثقافية، حينما كانت تفصل مئات آلاف البشر عن جذورهم.

فتحت هذه العقلية المتآتية من اتفاقية لوزان الباب واسعاً أمام ما يناظرها من هندسات اجتماعية، في أوقات لاحقة بعد اتفاقية لوزان في بداية القرن ، وفي أواخر القرن العشرين حيث كانت حملة الأنفال المريعة التي نفذها النظام العراقي البائد ذروة تلك

• معاهدة لوزان كانت توافقاً إقليمياً ودولياً على إلغاء مبدأ أساسي في الحداثة السياسية، القائمة على حقوق الجماعات في تقرير مصيرها، لو كانت تملك الإرادة المشتركة.

فمعاهدة لوزان التي قامت على أنقاض معاهدة سيفر، ألغت البند الأساسي في تلك المعاهدة، القائم على منح الشعب الكردي الحق بتقرير مصيره، حسب المواد 62-64 منها، كباقي الأمم والشعوب التي كانت تعيش ضمن الإمبراطورية العثمانية.

اليوم، ثمة الكثير من ذلك، توافق دولي وإقليمي بعدم جدارة شعب أصيل و مكون أساسي من شعوب المنطقة على تقرير مصيره، حسبما يشاء وحسبما يقرر، ولو كان مستعداً لأقصى درجات التعاون والتعايش مع باقي شعوب ومكونات المنطقة.

• كذلك كانت معاهدة سيفر سعيًا حميمًا لتكريس الإلغاء، الجغرافيات واللغات والشعوب، وحتى التاريخ. أشكال الإلغاء تلك، التي طبقت تفصيلاً على مقاس إلغاء الأمة الكردية، كانت تعني تغييراً جذرياً للحقائق الموضوعية على الأرض، وعبر القوة.

فالشعب الكردي، وفي مختلف بلدان المنطقة، خاض ملحمة الثورات والانتفاضات ليس لرغبة ذاتية أو نزوع مجرد للعنف، بل فقط من مبدأ الدفاع

لايزال الإلغاء بحق الشعب الكردي مستمرا، وإن بمستويات مختلفة، بين دولة وأخرى

تكون على حساب الناس وحقوقها في منطقتنا.
• لكن أهم ما في روح معاهدة لوزان الشرير كان
تثبيت قاعدة أن الجيوش والعسكر هم من يقررون
مصائر المجتمعات والبلدان، لا العكس.

فبشكل مناقض لكل التجارب العالمية، حيث
أن المجتمعات والنضالات المشتركة المتراكمة من
المفترض أن تحدد أطر الدول وأشكالها وأنظمتها
السياسية وعلاقاتها الدائمة، فأن اتفاقية لوزان التي
جرت بين قادة الجيوش المتصارعة وقتئذ، أقرت أن
الجيوش وقوتها وسطوتها تملو أي شيء آخر. تملو
قيم السياسة ومبادئ حقوق الإنسان وديناميكيات
الحدثة السياسية، كالديمقراطية وفصل السلطات
ودور البرلمانات.

راهناً، هل منطقتنا هي إلا ذلك، هل هي شيء
آخر غير ساحة كبرى لصراعات العنف وسطوة البارود
والهيمنة، و من كل حذب وصوب .

و بمعنى ما، فإن معاهدة لوزان أسست البنية
التحتية لشكل الحياة في منطقتنا، تلك المعاهدة
التي قالت إنها أتت لإنهاء الحرب وتكريس السلام،
لكنها فعلت كل شيء عكس ذلك، بعكس ماقاله
المؤرخ البريطاني ديفيد فرومكين: "كانت معاهدة
سلام، ما بعده سلام".

الممارسة الفظة بحق البشر.

اليوم، في عفرين وسريكانية وغيرها من
المناطق، ثمة ما يشبه ذلك، ويُطبق بحق الشعب
الكردي، الذي كان الضحية المزمّن و المستمر
للاتفاقية.

• فوق ذلك، فإن المعاهدة كانت مثلاً فاقعا عن
تحول شعوب ومصالح أبناء المنطقة إلى ببادق في
أيادي تنافس القوى الكبرى وصراعات الأمم.
فإلغاء الشعوب الأرمنية والسريانية واليونانية
والكردية في صك المعاهدة، وتحويل كامل المنطقة
إلى فضاء ذي هوية واحدة، هي التركية، تم فقط
لأن بريطانيا وفرنسا كانتا تحاولان إرضاء تركيا حتى
لا تقترب من الثورة الشيوعية/البلشفية في روسيا
وقتئذ.

استمر ذلك الإرضاء، وعلى حساب شعوب
وحقوق الجماعات في المنطقة، حتى وقتنا الراهن،
وإن بصيغ وأشكال أخرى.

نفس الأمر يجري راهناً، ما تزال التشكيلات
الأهلية والشعوب الأصغر حجماً والثقافات المحلية
ضحايا مؤازرة الدول الكبرى لدول منطقتنا، على
حساب مجتمعاتها الداخلية وحقوقها، لا تزال
التوافقات والمصالح الدولية الكبرى مستعدة لأن



حسين جمو:

لوزان.. أسئلة تمهيدية عن كردستان الصغرى وأرمينيا الكبرى

أضف أن رواية لوزان السائدة هي الرواية البريطانية التي تظهر كيف أخرج رئيس الوفد البريطاني اللورد كرزون خلال المفاوضات نظيره عصمت باشا حين بات يسأله عن الكرد وكيف أن مقولة عصمت أنه لا فرق بين الكرد والترك، كذبة غير مقبولة. لكن لا توجد في حقيقة الأمر رواية كردية سائدة لـ"بيئة معاهدة لوزان".

ما الذي كان يحدث قبل التوقيع على المعاهدة أو خلال التفاوض؟

في العام ١٩١٨ طرح الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون مبادئه الـ ١٤ وأصبحت برنامج عمل دولي للعديد من الحركات القومية في الشرق الأوسط.

لا يخلو أي كتاب يتناول القضية الكردية، أو أي شأن كردي على صلة بالسياسات الدولية، من ذكر معاهدة لوزان الموقعة بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣. وقلّما تجاوزت الدراسات، التي لا تحصى كمّاً، من "الرواية السائدة" بخصوص هذه المعاهدة، التي ينظر إليها كتنويع لجهود الدبلوماسية التركية الناشئة بقيادة فريق تفاوضي على رأسه عصمت باشا (إينونو).

لقد حفرت "الرواية السائدة" عن لوزان خطأ عميقاً في الوعي السياسي الكردي الحديث، وينظر لها كتطور مفاجئ وغادر من الجانب التركي في مسيرة العلاقات المشتركة.

لا يخلو أي كتاب يتناول القضية الكردية، من ذكر معاهدة لوزان

كانت سائدة بخصوص القضية الأرمنية، وهذا الإخفاء أدى إلى تقديم فهم قاصر للأجيال الكردية الحالية حول كيفية مرور معاهدة لوزان بينهم بدون معارضة كردية مسلحة فورية، أو سبب عدم حماسهم لمعاهدة سيفر عام ١٩٢٠ التي رسمت على الخريطة حدود دولة كردية.

وبكلمات أكثر تحديداً، بدون فهم القضية الأرمنية سيبقى التاريخ الكردي بدءاً من عهد التنظيمات العثمانية عام ١٨٣٩ وحتى معاهدة لوزان ١٩٢٣، ناقصاً وغير قابل للفهم. لذلك يلجأ معظم الكتاب الكرد التقليديين، عن غير قصد، إلى جلد الذات الكردية بأن هذا الشعب وقادته كانوا جهلة وينخدعون بسهولة بوعود الترك.

ستكون مثل هذه الخلاصة في تصوير الخسارات الكردية مدعاة لبناء وعي قومي مزيّف فارغ من دروس التجربة التاريخية. القضية الأرمنية كانت قبلة انفجرت في يد الكردي، وكل ما جاء لاحقاً ينبغي إعادة قراءته في ضوء هذا الانفجار الذي ساهم فيه الكرد والأرمن بعدم تغليبهم تسوية مشتركة لمسألة الأراضي والسيادة على تلك الرقعة الجغرافية الواحدة التي تحمل اسمين: أرمنستان وكردستان.

في خريف عام ١٩١٣، وجه الأمير الكردي عبدالرزاق بدرخان، رسالة للكرد حذر فيها من مخطط دولي واسع يجبر الدولة العثمانية على التنازل عن قسم كبير من أراضيها في شمال أفريقيا والأناضول بعد الهزيمة الساحقة لها في حروب البلقان.

في التاريخ الكردي الحديث الذي تمت صياغته أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الكرد يرددون برومانسية عن عظمة مبادئ ويلسون التحررية. والمفارقة أن الطبقة الكردية القيادية في فترة طرح مبادئ ويلسون كانت تعارضها بالإجماع، وبشكل قاطع. فقد نص المبدأ الثاني عشر على:

”ضمان سيادة الأجزاء التركية من الدولة العثمانية، وإعطاء القوميات الأخرى غير التركية التي تخضع للدولة العثمانية حق تقرير المصير وفرصة للتطور المستقل“.

استفادت القوى العربية من مبادئ ويلسون للتحرر من السيطرة العثمانية. وتبنت الحركة القومية الأرمنية هذا المبدأ لبناء دولة مستقلة على غرار العرب.

لكن الموقف الكردي كان مفككاً تجاه هذه المبادئ، والجهة الأكثر تأييداً لها كانت عائلة بدرخان (ينظر جوردي غورغاس - الحركة الكردية التركية في المنفى - ص ٢١، ٢٢)، وهذه المبادئ هي التي مهدت لخريطة معاهدة سيفر التي سنأتي على ذكرها.

أما الغالبية الكردية المرتابة من ”مبادئ ويلسون“ استندت على التحركات الدبلوماسية الأمريكية لتطبيق المبدأ ١٢ وكان ينصب بشكل كامل على ضمان تأسيس دولة أرمنية تضم ٦ ولايات يعتبرها الكرد جزءاً من كردستان.

لقد أدت الإبادة الجماعية ضد الأرمن عام ١٩١٥ إلى تفادي الكرد في المرحلة التالية استعادة النقاشات التي

يلجأ معظم الكتاب الكرد التقليديين، عن غير قصد، إلى جلد الذات الكردية

الأوروبية، وقد أورد النورسي مقتطفات عديدة من هذه الهواجس وإجاباته على استفساراتهم في كليات رسائل النور، وأغلبها في مجلد "صيقل الإسلام".

النورسي حذر قبل هذه الجولة بين عشائروان، من حل قوات الفرسان الكردية. فكتب مقالاً نشرته جريدة شوري أُمّت (شوري الأمة) بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٠٨، انتقد فيها قرار الحكومة إغلاق مدرسة العشائر التي تخرج منها معظم الضباط الكرد في الجيش والألوية الحميدية.

وشبهه في مقاله مدرسة العشائر بـ"النافذة" التي تم إغلاقها، وشبه الألوية الحميدية بالباب. وحذر سعيد بتوصيف مثير للانتباه، كيف أن إغلاق المدرسة قد زرع ولاء وإخلاص الكرد للدولة، فما الذي سيحدث إذا سدّت الأبواب، أي حل الألوية؟

إذاً، "الرواية الكردية السائدة" عن تاريخ الكرد التحرري يضم صفحات مجهولة ومشوشة، مثل الحرج من الاعتراف بأن الكرد عملوا بكل قوة لإفشال ما يسمى "مبادئ ويلسون التحررية".

لذا، لا بد من الانتقال إلى طرح أسئلة محفزة للبحث والاستفزاز المعرفي من قبيل: هل هناك تسوية مخفية في معاهدة لوزان بين الكرد والترك؟ هل تجاوز الفريق التركي حدود التفاهم واستغل المعاهدة كسيف على رقاب الكرد؟ هل كان من الأفضل بناء "كردستان الصغرى" في مناطق آل بدرخان التاريخية والتنازل عن الولايات الست (وان، بدليس، أرضروم، سيواس، خربوط ودياربكر)

كان المتداول حينها أن القوى الكبرى وضعت أركان تأسيس دولة أرمنية في حدود الولايات الست المذكورة التي يشكل الكرد نسبة ٨٠% من سكانها بحسب رسالة بدرخان. ويشير عبدالرزاق بدرخان إلى أنه "إذا امتنعت الحكومة العثمانية عن التفريط بالكرد، ستفقد القسطنطينية وآسيا الصغرى" (هوكر طاهر توفيق - الكرد والمسألة الأرمنية - ص ٧٥٨، ٧٦٠).

في تلك الحقبة، أي بين انقلاب الاتحاد والترقي وحتى إعلان الجمهورية التركية، كانت قوات الفرسان (المعروفة باسم الألوية الحميدية) أكبر قوة مسلحة كردية. وحاول زعماء الكرد جاهدين إحباط محاولات الحكومة العثمانية المقربة من الأرمن بين عامي ١٩٠٨ - ١٩١١، تجريد هذه القوات من السلاح. وقد أشار عبدالرزاق بدرخان إلى هذه المساعي ليس كاستهداف لفرسان عشائريين منفلتين كما جرى تصوير هذه القوات لاحقاً في التاريخ المعاصر من قبل معظم الكتاب والأكاديميين الكرد، بل إنه حذر من "تجريد الكرد من السلاح" (هوكر طاهر توفيق - ص ٧٦١).

لقد تناثرت السجلات الخاصة بالتوتر بين الكرد والأرمن تحت وطأة عوامل عديدة، من بينها أن الحصيلة كانت مأساوية وجذرية في وحشيتها ضد الأرمن.

خلال جدالات بديع الزمان سعيد الكردي (النورسي) مع عشائر منطقة وان، جوبه بقلق يتصدر تفكير العوام خوفاً من سيطرة الأرمن على كردستان بمباركة من الدول

لا يمكن تقزيم لوزان إلى معاهدة قانونية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية

لأرمينيا الكبرى؟

ما الذي حدث حقاً منذ الانقلاب الدستوري ١٩٠٨ حتى نهاية حرب الاستقلال ١٩٢٢؟ هل كان وارداً أن يتنازل القادة الأتراك عن كردستان للكرد بعد أن ارتكب هؤلاء القادة الأتراك أبشع جريمة في العصر (إبادة الشعب الأرمني) بقرارات رسمية موثقة في مراسلات طلعت باشا وقادة الاتحاد والترقي في الحكم؟

هل القالب الأوروبي لتأسيس الدولة القومية الحديثة أسست لمجازر متبادلة في الشرق العثماني المنهار؟ لقد كتب صالح بدرخان في مقالة له بمجلة "روزي كرد"، العدد الثالث سنة ١٩١٣، بعنوان "القلم قبل السيف" أن الشعب الكردي هو الآن مثل الشخص الأصم والأبكم الذي لحق به أذى كبير، ولكنه لا يستطيع التعبير عن ذلك، او حتى طلب المساعدة.

في كل الأحوال، ما سنقدمه في هذه الصفحات حكاية أوسع لـ"لوزان" من الرواية السائدة. من أين يجب أن نبدأ لفهم ما حدث في لوزان التي أنهت الشعب الكردي قانونياً؟ هل نبدأ من معاهدة سيفر التي سبقتها بثلاث سنوات؟ هل نعود إلى الحرب العالمية الأولى والمقاومة المشتركة ضد الهجوم الروسي العنيف وما رافقه من صدمات مع قوات الطاشناق الأرمنية؟

الواقع أن لوزان فصل من رواية طويلة بدأت قبل ألف عام، وهو فصل ما زال مفتوحاً. كانت هناك ما يشبهها خلال الأعوام الألف الماضية في العلاقات الكردية التركية. إذ، لا يمكن تقزيم لوزان إلى معاهدة قانونية بين

الدولة العثمانية المنهارة والدول الأوروبية، إنما هي حصيلة ألف عام من العلاقات المعقدة والمضطربة والمتجاورة بين ثلاثة شعوب: الكرد والترك والأرمن. بدون استكمال صورة العنصر الأرمني من المتعذر استيعاب هذه المعاهدة كردياً، لأنه إلى اليوم يطرح الجيل الكردي الشاب كيف أن أجدادهم انخدعوا بسهولة بهذه البنود الغبية من شدة وضوحها. وهم حين يطرحون هذا السؤال المشروع ولا يلقون إجابة، لأنهم أراحوا العنصر الأرمني في المعادلة، وبالتالي، ستصبح لوزان غير مفهومة بالنسبة لهم. هل هذا يكفي للإحاطة بالمعاهدة والعتور على إجابات للأسئلة الملحة؟ لا يكفي، ولا بد من العودة أكثر، إلى ما قبل الصدام الكردي الأرمني عام ١٨٩٦، إلى معاهدة برلين عام ١٨٧٨. لكن هناك جذور للحكاية تعود إلى فترة أقدم، إلى حرب القرم ١٨٥٣ - ١٨٥٦. هل تبدأ الحكاية من هنا؟ بل أقدم من ذلك، إلى مرسوم التنظيمات عام ١٨٣٩.

سؤال من أين نبدأ يأخذنا إلى تاريخ أبعد كلما افترضنا أن البداية في واحد منه، وهذه الإحالة من تاريخ إلى آخر حقيقي وواقعي، لذلك من الأفضل أن نذهب إلى البداية، إلى عام ١٠٤٢ حين شاهد الكرد في عاصمتهم ميفارقين للمرة الأولى رجالاً على خيولهم على أبواب المدينة، وقيل إن هؤلاء الرجال من الأتراك، فكان اللقاء الأول والصدام الأول بين الشعبين في عمق الأراضي الكردية.

✳️المركز الكوردي للدراسات

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



د. أحمد عدنان الميالي:

انتخابات مجالس المحافظات.. وتحولات المشهد السياسي

تشرين ٢٠١٩ المتمثلة بوجود حراك ووعي اجتماعي تمخض عنه تشريع قانون مجلس النواب رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ (الذي الغاه البرلمان الحالي بموجب القانون رقم (٤) اعلاه)، كما تم عبور وتجاوز كل مخرجات الانتخابات المبكرة التي اجريت وفقا للقانون الملغى اضافة الى

***مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية**
بعد ان شرع البرلمان العراقي قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ المتضمن التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨، انتهت الى حد ما افرزات احداث

يعكس القانون الجديد تحولات محورية في المشهد السياسي

وتدقيقها في المركز الوطني وغير ذلك. اما التحولات على الصعيد السياسي التي عولجت في مواد هذا القانون فأهمها اعادة العمل بنظام الدائرة الواحدة للمحافظة بدل الدوائر المتعددة واعتماد آلية نظام سانت ليغو المعدل ١,٧ في احتساب الاصوات للقوائم والافراد والغاء نظام الصوت الواحد غير المتحول او نظام اعلى الاصوات مع قيود وتفصيل عديدة من حيث شروط قبول المرشح وانتقاله بين القوائم بعد الفوز وطرق التحالف والائتلاف واداء اليمين الدستورية وآلية الاستبدال للاعضاء وتعويض المقاعد لأعلى الخاسرين من ذات القائمة بدلا من الدائرة الانتخابية، ومعالجات عديدة تتعلق بعمل مفوضية الانتخابات وتسوية اوضاع اعضاء المجالس السابقين وتحديد عدد المقاعد بالنسبة لمجالس المحافظات بـ١٢ مقعد لكل مليون ومقعد لكل ٢٠٠ الف لما زاد صعودا، واعادة ترتيب وتحديد مقاعد كوتا الاقليات في المحافظات وثباتها في الانتخابات النيابية وايضا معالجة كوتا المرأة بما لا يمكن زيادة عتبة النسبة الدستورية ٢٥٪.

هذه التحولات القانونية والسياسية لها ابعادها المهمة في قراءة المشهد السياسي والاجتماعي العراقي بعد تحديد موعد الانتخابات القادمة لمجالس المحافظات في موعد لا يتجاوز كانون الاول ٢٠٢٣. وعلى الرغم من تحديد موعدها في تشرين الثاني

تراجع تداعيات احتجاجات تشرين سياسياً وشعبياً واعلامياً. يعكس القانون الجديد تحولات محورية في المشهد السياسي العراقي، فمن الناحية التشريعية والقانونية دمج هذا القانون بمواده وفقراته انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات بآن واحد بصياغات قانونية عالجت الكثير من الاختلالات والثغرات التي عانت منها القوى السياسية التقليدية خاصة التي تراجعت مقاعدها في الانتخابات المبكرة، مختزلا العديد من المواد والبنود والفقرات والاحكام التي وردت بالقانونين السابقين لانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات مع الغاء مادة من القانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ الملغى الخاص بانتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي، وفقرة من القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل الخاص بقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، اضافة الى اعادة صياغة الوضع القانوني لانتخابات محافظة كركوك بشكل يرضي الاطراف السياسية كافة، ومعالجة عدم دستورية بعض الفقرات في القانون الملغى التي قررتها المحكمة الاتحادية المتعلقة بالعد والفرز اليدوي والتصويت الالكتروني وتسريع النتائج ومطابقة الاصوات، اضافة الى اعادة فعالية رقابة وكلاء الكيانات السياسية حول عدم التطابق بين النتائج في المحطات والمراكز

دمج هذا القانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات بآن واحد

وشركائها عودة الصدر لما قد يسببه من تراجع في نفوذها السياسي، وعودة الاختلاف والانسداد وبالتالي تكرار المواجهة لكن بنطاق اوسع، ولهذا على هذه القوى أن تعي جيداً ضرورة الوصول إلى تسويات وتفاهات مُرضية مع الصدر، وتجنّب مخاطر العودة إلى المربع الأول واستخدامه الشارع مرة أخرى، واعداد فتح الباب أمام حسم الصراع بالقوة او بتدخل الأطراف الخارجية، ولهذا فإن التفاهم والتنسيق المسبق قبل إجراء انتخابات مجالس المحافظات يمثل مخرجاً للأزمة المحتملة.

ان انسحاب الصدر مثل تهدئة مناسبة مكنت الاطار التنسيقي من اعادة الثقة بها شعبيا وسياسيا خاصة مع اداء رئيس الوزراء محمد شياع السوداني الايجابي المحسوب عليهم، وبذلك القى الصدر الكرة في ملعب قوى الإطار التنسيقي والتي يفترض أن تقوم بالمقابل بدورها في التهدئة والتحرك نحو التوافق والعودة إلى طاولة التفاهم وعدم الانفراد بمسألة تشكيل الحكومة الجديدة، لكن هذا لم يحصل، ولتصويب هذا المسار لابد قبل الشروع في إجراء اي عملية انتخابية وضع حد للصراع السياسي المزمع وإنهاء عزلة التيار الصدري سياسياً، فمن الخطأ أن تُعتبر أو تتعامل قوى الإطار التنسيقي مع انسحاب الصدر على أنه هزيمة أو تراجع، فمن شأن مثل هذا التفكير أو القراءة الخاطئة للمشهد

من العام الجاري، الا ان اجراءها امر غير مؤكد خاصة بعد إعلان الصدر اعتزال العمل السياسي نهائياً، وهذه بالطبع ليست المرة الأولى، وقد يتراجع عنها قريباً كما فعل من قبل، لكن في حال تراجع او تغاضيه عن مشاركة انصاره في هذه الانتخابات فإن اجراء الانتخابات سيتأكد وسيثبت مرة أخرى أن الصدر رقم صعب في معادلة النظام السياسي العراقي.

من المتوقع أن يواصل الصدر المسار باتجاه المشاركة السياسية بدءاً من مجالس المحافظات لتوسيع تواجه في المحافظات ومجالسها انطلاقاً للعودة الى البرلمان تعزيزاً لخطابه الاصلاحى، ولقناعته ان إصلاح النظام القائم على المحاصصة والطائفية وتلبية طموحات العراقيين والقضاء على الفساد وتحقيق التنمية، ووضع حد للتدخلات الخارجية في شؤون العراق، لا يمكن ان يتحقق الا عبر التواجد والتأثير في العملية السياسية من خلال مجالس المحافظات ومجلس النواب والسلطة التنفيذية.

لا شك في أن انسحاب أنصار الصدر سياسياً لاقى تحفظات كثيرة من انصاره واتباعه وحلفاءه لكنه في الحقيقة أسهم في تجنب العراق سيناريو كارثي، فيما لو استمر الانسداد السياسي وتفاقت أحداث المنطقة الخضراء.

في ضوء ذلك لا تتمنى قوى الاطار التنسيقي

الاستثناء على قيام هذا السيناريو، يكون عبر توقف التدخل الخارجي

عدم المشاركة في هذه الانتخابات ومصادرة الاطراف الاخرى المجال السياسي برمته. هذه المعطيات تؤكد حصول تحولات سياسية واجتماعية سلبية نتيجة انسحاب الصدر وانفراد قوى الاطار التنسيقي في العملية السياسية والحكومية ورسم معالم الوضع السياسي والانتخابي القادم وبغض النظر عن المشاركة والتحالف او التفاهم من عدمه، والاستثناء على قيام هذا السيناريو، يكون عبر توقف الأطراف الإقليمية والدولية عن التدخل في الشأن الداخلي العراقي، ودعم جهود التهدئة، ومساعدة العراقيين على الخروج من هذه الازمة التي قسمت ووسعت الفجوة بين القوى السياسية، والضغط على الاطراف السياسية على تصحيح المسار، وإحلال الاستقرار والسلم الأهلي في العراق، ولاشك أن للزعامات السياسية والدينية دوراً مهماً في ذلك، لكن في الحقيقة أن بحث القوى الخارجية لمسار الانفتاح على العراق ايجابيا غير حاصل ولازال العراق احد المصالح التي تتنافس عليها هذه القوى ما يشكل مانعاً من دعمه ومؤازرته، كما ان غياب الرؤية والمشروع الوطني للفاعلين والزعماء المحليين يجعل كل السبل الممكنة لإحلال الاستقرار وتجاوز الاختلالات لبناء الدولة داخلياً، وعودة العراق إلى دوره الطبيعي الفاعل والمؤثر خارجياً غير قريب المدى حالياً على افضل الاحوال.

أن تبتعد عن إفرازات الأزمة وتطوراتها، وهو ما قد يجر اتباع القوى السياسية مجدداً إلى الشارع، وقد تتأزم الأمور إلى ما لا يُحمد عقباه. مقدمات هذا التفاهم حالياً غير موجودة وقد تكون هنالك قنوات تواصل غير معلنة بين الطرفين لترتيب اجواء السباق الانتخابي لكن الرهان على توتير الاجواء وتعقيد مشهد اجراء الانتخابات لازال قائماً لدى الفاعلين الخارجيين والمحليين، مع ذلك يشكل اجراء انتخابات مجالس المحافظات القادمة محطة استقرار مهمة لشكل الخريطة السياسية التي ستتوضح لاحقاً عبر تعبيد الطريق صوب اجراء الانتخابات النيابية واستكشاف مخرجاتها، ولهذا ستحرص قوى الاطار التنسيقي وحلفاءها على اجراءها وعلى الاغلب كما قلنا مشاركة التيار الصدري بشكل غير مباشر في هذه الانتخابات، لكن من المتوقع حصول خلافات سياسية واضحة حتى مع وجود مقدمات لتفاهم مبدئي على خوض الانتخابات واحترام نتائجها، لعدم انسجام المشروع السياسي والانتخابي للطرفين فضلا عن طبيعة التفاهمات والتحالفات مع القوى الاخرى، ما يعني ان اجواء عدم الاستقرار السياسي والامني ستكون حاضرة عند مشاركة التيار الصدري في الانتخابات والعودة للمشهد السياسي، وكذا الحال وبنطاق اوسع في الميدان الاحتجاجي والاحتقان الاجتماعي في حال

3 ميزات جديدة لانتخابات مجالس المحافظات 2023



جُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِ
 الْمَفُوضِيَّةُ الْعَلِيَّةُ الْمُسْتَقِلَّةُ لِلرَّائِحَاتِ
 كۆميسیۆنى بالای سهر به خۆی هه لێزاردنه كان
 The Independent High Electoral Commission

بغداد: عمر عبد اللطيف: حددت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 3 ميزات جديدة لانتخابات مجالس المحافظات 2023 عن سابقتها، كما أعلنت المفوضية عن انطلاق عملية تحديث سجل الناخبين اليوم الأحد في 10 محافظات عدا إقليم كردستان.

وبيّن مدير الإجراءات والتدريب في المفوضية، داوود سلمان في حديث لـ«الصباح»، أن «استخدام البطاقة البايومترية سيكون حصرياً، ولذلك فإن أي ناخب يحمل بطاقة قصيرة الأمد التي لا تحمل صورة شخصية له لا يحق له التصويت سواء في الاقتراع العام أو الخاص»، داعياً «جميع الناخبين الذين يحملون بطاقة ناخب قصيرة الأمد التوجه إلى مراكز التسجيل لغرض تحديث بياناتهم بايومترياً».

وأضاف، أن «مرحلة تحديث سجل الناخبين سمحت بالنقل بين المحافظات - عدا إقليم كردستان - التي سيكون النقل فيما بينها حصراً كونها غير مشمولة بانتخابات مجالس المحافظات»، مؤكداً أن «على جميع الناخبين الذين يرومون تغيير مراكز اقتراعهم التوجه إلى أقرب مركز تسجيل في مناطق سكنهم أو قرب محل عملهم لغرض إجراء تحديث سجل الناخبين، إذ ستكون هنالك (حاسبة وطنية) في جميع مراكز التسجيل وفي عموم العراق لغرض تسجيل الناخبين من غير محافظاتهم العاملين في العاصمة أو في المحافظات الأخرى من دون الحاجة للذهاب إلى المحافظة التي يتبع لها

مرحلة تحديث سجل الناخبين سمحت بالنقل بين المحافظات

وأشارت إلى، أن «تحديث سجل الناخبين هو أساس العملية الانتخابية لضمان حق العراقيين في التصويت»، مبيّنة، أن «مفوضية الانتخابات ستفتح مرحلة تحديث سجل الناخبين لتسجيل وتحديث بيانات الناخبين؛ للوصول إلى سجل رصين وفقاً للمعايير الدولية». وأوضحت، أن «عملية تحديث سجل الناخبين ستشمل التسجيل البايومتري والإضافة والحذف والنقل والتصحيح وهو يشمل إضافة مواليد ٢٠٠٥ الذين بلغوا السن القانونية للانتخابات البالغ ١٨ عاماً»، لافتة إلى، أن «الناخب الذي لم يسجل سابقاً والناخبين الذين لديهم بطاقات قصيرة الأمد عليهم تحديث البيانات وستتم إضافة المواليد الجديدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥». ولفتت إلى، أن «الناخبين غير المسجلين سابقاً عليهم مراجعة مراكز التسجيل لتحديث بياناتهم، أما الناخبون الذين لديهم بطاقات قصيرة الأمد عليهم مراجعة مراكز التسجيل لغرض إصدار لهم بطاقات بايومترية لهم على اعتبار أن القانون الانتخابي لمجالس المحافظات المعدل اشترط أن يكون التصويت بالبطاقة البايومتريّة حصراً ومن لديهم بطاقات قصيرة الأمد عليهم مراجعة مراكز التسجيل لغرض تسجيل بياناتهم البايومتريّة».

الناخب، إلا أن التصويت يبقى في مسقط رأسه المثبت في البطاقة البايومتريّة وهذه تحصل للمرة الأولى منذ ٢٠٠٤».

وأكد سلمان، أن «الميزة الثالثة تتعلق ببعض الإجراءات التي أضيفت إلى (استمارة التسوية والمطابقة)، إذ أن هذا التقرير الذي يصدر من جهاز العد والفرز سيكون إلكترونياً من دون أي تدخل بشري، وهذه تطبق للمرة الأولى في الانتخابات، فضلاً عن أن (بيانات التسوية) ستكون إلكترونياً من دون أي تدخل بشري، ليتم نقل المعلومات من (تقرير التسوية) إلى (استمارة ٤١) الخاصة بالتسوية».

من جانب آخر، قالت المتحدثّة باسم المفوضية، جمانة الغلاي: إن «مفوضية الانتخابات باشرت طباعة سجل الناخبين الأولي في مكاتب المحافظات الانتخابية»، مبيّنة، أن «البدء بفتح باب تحديث سجل الناخبين سيكون (اليوم الأحد) التاسع من تموز الجاري».

وأضافت، أن «مفوضية الانتخابات باشرت من خلال موظفيها الفنيين المختصين في دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات تحديث بيانات التسجيل البايومتري لمكاتب المحافظات الانتخابية»، مؤكدة، أن «موظفي المفوضية يعملون في أيام العطل لاستكمال عملية التحديث».

* عن صحيفة «الصباح» العراقية الرسمية



عبد الوهاب الساعدي

عراق آمن مستقر

الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المهندس محمد شياع السوداني بتحديد ساحات العمل الاستخباري لكافة الوزارات والأجهزة الأمنية والاستخبارية، كون مهمة مكافحة الإرهاب في العراق هي مهمة جهاز مكافحة الإرهاب.

**وانفاذا لهذه التوجيهات،
قمنا بالخطوات الآتية:**

١. تم تخصيص قوات نوعية اختصاصية مهنية متدربة تدريباً عالياً في كافة المطارات المدنية، مهمتها الرئيسية معالجة حالات خطف الطائرات واحتجاز الرهائن تكون

ان النظرة الموضوعية للتحديات الحالية والمستقبلية لمكافحة الإرهاب تحتم على جهاز مكافحة الإرهاب إقامة نهجه وإستراتيجيته وخططه بما يتناسب وحجم التحديات الآنية، مع إضافات علمية مدروسة مبنية على استشراف المستقبل تكون على مراحل قريبة ومتوسطة وبعيدة مستندة الى معلومات دقيقة وأسس علمية تأتي بثمارها بعمليات استباقية تحيّد التنظيمات الإرهابية وتشلّ حركتها.

يعتبر تطوير الجهاز منذ البدء مع الأخذ بالإعتبار مراعاة التحديات الآنية والمستقبلية من أهم أولوياتنا في هذه الفترة لا سيما بعد توجيهات دولة رئيس مجلس

وكذلك المشاركة في تمرين الاسد المتأهب وحصلنا على أفضل عمليات خاصة من مجموع ٢٦ دولة وكذلك بطولة تحدي الإمارات.

٦. سعى الجهاز الى الانفتاح العلمي والاكاديمي على المؤسسات العلمية والمعرفية لأجل تعزيز وتطبيق استراتيجيته، حيث عقد مؤتمرات علمية وثقافية والعديد من الندوات العلمية والمعرفية بالإضافة الى ورش العمل بمشاركة مجموعة واسعة من الطيف العلمي الاكاديمي من الاساتذة والباحثين والمتخصصين في مجالات متعددة تصب في الدور التكاملي في مكافحة الارهاب والتطرف.

٧. يدرك العالم

ومنهم المتخصصين والخبراء في المجال الأمني والعسكري ان التنظيمات الإرهابية لم يعد لها من القوة التي تمكنها من إحتلال المدن او حتى قرى صغيرة ، ممّا دعاهم

للجوء الى عمليات منفردة متفرقة تحاول اثبات وجودهم دعائياً في بعض المناطق النائية ، ولذلك كان للعمليات الاستباقية التي قمنا بها بشكل مستمر الأثر البالغ في إحباط نواياهم، حيث تمكننا مرارا من مدهمة او كارهم في أوقات عقد اجتماعاتهم، يظنون انهم بمنأى عن عيون استخبارات جهازنا اذ تم في السنوات الاخيرة قتل (٤٥٧) إرهابي وإلقاء القبض على (٨٢٦) إرهابي.

وان شاء الله لن يبقى لهم باقية في القريب العاجل بجهود ابطال جهاز مكافحة الإرهاب وكل القوات الأمنية الأخرى للوصول الى عراق آمن مستقر.

* فريق اول ركن-رئيس جهاز مكافحة الإرهاب الاتحادي

على أهبة الاستعداد على مدار الساعة لمعالجة أي طارئ "لاسمح الله".

٢. في مجال العمليات البحرية، تم انشاء قوات نوعية لمعالجة القرصنة البحرية في مياها الإقليمية وموانئنا، مع اجراء تدريبات تحاكي واقع القرصنة البحرية لهذه القوات بين فترة وأخرى.

٣. تدريبات ابطال جهاز مكافحة الإرهاب على مستوى احترافي، حيث ان زخم التدريب هو العامل الرئيس لهذه الانتصارات وأن عمل الأكاديمية قد تحسن وتطور، وشددنا على إستمرار ادخال مناهج التدريب الحديثة والمستنبطة من معارننا في الدورات المُقدمة من قبل الأكاديمية،

ومن الانتقالات النوعية

في التدريب اعتمادنا احدث التقنيات العلمية في التدريب ومنها تدريبات محاكاة (الواقع الافتراضي Virtual Reality).

٤. التوجه لإنشاء

أكاديمية متخصصة للجهاز في العراق تعنى بتدريب القوات العسكرية في العالم والمنطقة.

٥. على صعيد زج ابطال جهازنا في المسابقات الدولية، اشتركنا في مسابقة (المحارب الدولي للعمليات الخاصة) في المملكة الأردنية الهاشمية بمُشاركة (٤٠) دولة، وحصد أبطال الجهاز المرتبة الثانية على مستوى الدول المشاركة، والمرتبة الثالثة على مستوى الفرق (٨٠) المشتركة في هذه المسابقة، والمرتبة الثانية كأفضل فريق قتالي باقتحام المدن.

ليقفز جهاز مُكافحة الإرهاب بذلك بالترتيب العالمي من المرتبة الثامنة إلى المرتبة الرابعة عالمياً على مستوى أجهزة وفرق العمليات الخاصة.



العراق يتجه للانفجار السكاني والهبة الديمغرافية

يزداد العراقيون مليون نسمة كل عام، وهو ما تراه وزارة التخطيط زيادة طبيعية، لأن المجتمع «كائن حي ينمو»، متوقعة «استقرارا سكانيًا» في السنوات المقبلة، لكن خبراء اقتصاديين يؤكدون أن ما يشهده العراق «انفجار سكاني» بالموازاة مع ضعف التوسع العمراني والخدمات، فيما أشاروا إلى أن «فقدان الريف» سبب تضخما في المدن.

ويصادف ١١ تموز يوليو، اليوم العالمي للسكان، وهو حدث سنوي يهدف إلى زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالسكان، وتؤكد الأمم المتحدة فيه على حقوق الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين، وضرورتها لتحقيق التنمية المستدامة حول العالم، وتم إعلان هذا اليوم لأول مرة من قبل المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩٨٩.

مليون كل سنة

وطبقاً للمؤشرات المتوفرة والتقديرات السنوية فإن «عدد السكان مع نهاية السنة الحالية ٢٠٢٣ سيبلغ ٤٣ مليون نسمة أو أكثر بقليل، بنسبة زيادة تصل إلى ٢/٠٥ بالمئة سنويا، أي أن سكان العراق يزدادون في كل سنة من ٨٥٠ ألفاً إلى مليون نسمة»، كما يقول المتحدث الرسمي لوزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي، خلال حديث لـ«العالم الجديد».

وكان موقع world population الذي يعنى بعدد سكان العالم، كشف أن العراق جاء في المرتبة ٣٥ عالميا والرابعة عربيا بعدد السكان لعام ٢٠٢٣، حيث بلغ سكان العراق لغاية الآن في عام ٢٠٢٣ حوالي ٤٥ مليون و٥٢٧ ألفا و٦٦٩ شخصا، مرتفعا من عام ٢٠٢٢ الذي كان قد بلغ حوالي ٤٤ مليوناً و٤٩٦ ألفاً و١٢٢. لكن الهنداوي، يشير إلى أن «هذه الأرقام ليست دقيقة، ولا يمكنني التعليق عليها»، مؤكداً أن «ما يشهده العراق لا يوصف بالانفجار السكاني، إنما هي زيادات طبيعية ويلاحظ أن نسبة ٥٠ بالمئة من السكان في سن الزواج والإنجاب، وبالنتيجة هذه الزيادات تسمى زيادات تراكمية طبيعية، فالمجتمع كائن حي ينمو باستمرار»، كما يعبر.

ويتوقع «خلال العشر سنوات المقبلة أن يشهد العراق حالة من الاستقرار السكاني أو ما يسمى بالإحلال، أي أن عدد الأطفال سيكونون في أقصى حد طفلين اثنين يحلون محل الأب والأم، وهي حالة تسمى بالاستقرار السكاني»، لافتاً إلى أن «المجتمع العراقي مجتمع شاب نشط اقتصاديا، إذ لدينا الآن أكثر من ٦٠ بالمئة من السكان تبلغ أعمارهم من ١٥ إلى ٦٣ سنة وهم يمثلون السكان النشطين اقتصاديا».

هبة ديموغرافية

ويكشف الهنداوي، أن «العراق سيدخل خلال العامين المقبلين لأول مرة في حالة فريدة تسمى بالهبة الديموغرافية التي يصل فيها السكان النشطون اقتصاديا إلى ٦٥ بالمئة من مجموع السكان». وعن قضية تحديد النسل أو تقنينها من خلال التشريعات والقوانين، يرى أنها «عملية ليست سهلة، هناك الكثير من العوامل التي تمنع الذهاب باتجاه سياسة تحديد النسل قانونا، لكن دعونا نتحدث اليوم عن قضية تنظيم الأسرة من خلال إشاعة الوعي والتثقيف باستخدام قضايا تنظيم الأسرة، على أن تعتمد هذه التوعية والثقافة على تقليل عدد الولادات أو المباحدة بين ولادة وأخرى، وصولاً إلى حالة الإحلال التي تحدثنا عنها».

ويؤكد المتحدث باسم وزارة التخطيط: «بدأنا نتلمس نتائج على الأسر الحديثة اليوم، فمع حالة الوعي بدأت الأسر تكتفي بطفل أو اثنين، وهذا مؤشر يعطينا جانبا إيجابيا ربما سيتدرك مزيدا من الاستقرار خلال السنوات المقبلة».

ووضع موقع world population الهند في مقدمة البلدان بعدد سكان العالم بعد أن تخطت الصين

في عدد نفوس السكان وبواقع ١/٤٢٨/٩٢٧ مليار نسمة تليها الصين بـ ١/٤٢٥/٦٦٦٣ نسمة تليها الولايات المتحدة الأمريكية ٣٤٠,٠٣٨,٤٤٨ مليون نسمة تليها إندونيسيا ٢٧٧/٥٨٦/٢٩٧ مليون نسمة تليه باكستان بـ ٢٤٠/٥٩٢/٩٥١ مليون نسمة فيما جاءت أقل دول العالم بعدد السكان دولة الفاتيكان بعدد ٥١٨٥ آلاف نسمة تليها توفالو بعدد ١١/٣٩٦ ألف نسمة تليها ناورو بعدد ١٢/٧٨٠ ألف نسمة.

يشار إلى أن عضو الفريق الإعلامي لوزارة الصحة ربي فلاح، أكدت سابقاً لـ«العالم الجديد»، عدم إمكانية إجبار المرأة على إنجاب عدد معين من الأبناء، كون واجب الوزارة هو إرشادها وتوعيتها والاكتفاء بثلاثة أطفال فقط كحد أعلى، لتفادي الخطورة الصحية التي قد تتشكل نتيجة الحمل المتكرر، مؤكدة أن جميع دول العالم تحاول الذهاب إلى التنظيم الأسري، وهذا هو الطريق الأفضل في جميع دول العالم، أما بالنسبة للعراق فلا قانون يجبر المرأة على أن تتقيد بعدد محدد من الأطفال.

الانفجار القائم

في الاتجاه الآخر، يصرّ رئيس مؤسسة عراق المستقبل للبحوث منار العبيدي، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، على أن «الانفجار السكاني موجود، فالسكان في العراق نموا بمعدل ٢/٦ سنويا وهذه نسبة عالية، حتى مع وجود بعض التراجع خلال السنة الأخيرة، لكن هذا لا يعني أننا بعيدون عن الانفجار السكاني». ويضيف العبيدي، «عندما تكون نسبة النمو بعدد السكان لا توازي التوسع العمراني والبنى التحتية، فالانفجار السكاني موجود، لا سيما مع انعدام فرص العمل وتضاؤل الناتج المحلي، إذ ستشهد السنوات القليلة المقبلة دخولنا في حاجز الخمسين مليون نسمة».

وينتقد «عدم امتلاك العراق سياسات تخطيطية، وقيام الدولة على سياسة ردود الأفعال كما فعلت بمشكلة الدولار والتعامل مع الكهرباء في الأيام المقبلة»، محذرا من «خطر على الاقتصاد مع النمو السكاني، لأن فرص العمل ثابتة ولا توجد زيادة في الناتج المحلي غير النفطي».

وظهر العراق كالثالث أعلى معدل بطالة على مستوى العالم وأعلى معدل في العالم العربي، حيث بلغت النسبة ١٥/٥٥ في المائة، بحسب تقرير لشبكة BNN، نشر في ١٢ حزيران يونيو ٢٠٢٣، ألقى الضوء على البلدان التي لديها أعلى معدلات بطالة، وأوضحت الشبكة أن تداعيات البطالة محسوسة بعمق في جميع أنحاء البلاد، مما يؤكد الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير فعالة لمعالجة هذه القضية.

وتظهر توقعات وزارة التخطيط، المنشورة على موقعها الإلكتروني، أن نفوس البلد ستصل إلى ٥١ مليوناً بحلول العام ٢٠٣٠، وتأتي هذه الزيادة السكانية، بالتزامن مع أزمات عديدة يعاني منها البلد، أبرزها البطالة والفقر وارتفاع أسعار المواد الغذائية، فضلا عن تردي البنى التحتية.

فقدان الريف

من جانبه، يرى الخبير البيئي، حمزة رمضان، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «التنظيم السكاني في العراق غير مرتب، فالتقسيم السكاني يتكون من حضر وريف، والعراق فقد الأخير من مدة طويلة بسبب

الحروب التي ألقت بثقلها الأرياف منذ الثمانينات».

ويضيف رمضان أن «معظم سكان الأرياف ذهبوا للتطوع في الجيش أو الوظيفة والاستقرار في المدن، وبدأوا بزحف كبير جعل الكثافة السكانية في المدن تتضاعف، وسبب غلاء في الأسعار بسبب الاستيراد بدل الزراعة»، لافتاً إلى أن «العراق استمرّ على هذا النهج حتى مع عام ٢٠٠٣ بدأت تكتلات بشرية تتجمع تبعاً للعشائرية والحزبية».

ويؤكد أن «٦٠ بالمئة من سكان العراق سابقاً في الأرياف، والباقي مواطنون حضريون، لكن الآن المعادلة انقلبت، بسبب سياسة الدولة بعدم تنمية الريف التي تقلل العبء على المدن».

ومنذ أعوام، يشهد العراق هجرات كبيرة من الأرياف إلى المدن بسبب تراجع مناسيب المياه والجفاف، ما أدى إلى انهيار الواقع الزراعي وتدهور تربية الحيوانات.

وبرزت خلال السنوات الأخيرة، أزمة الجفاف بشكل جلي في العراق، فبعد أن تمّ تقليص المساحات الزراعية إلى ٥٠ بالمئة في العام الماضي، تفاقمت الأزمة مؤخراً عبر فقدان أغلب المحافظات مساحاتها الزراعية، وأبرزها ديالى وبابل، حيث أعلن مسؤولون فيها عن انعدام الأراضي الزراعية بشكل شبه كامل، بسبب شح المياه.

طول استراتيجية

وكحل لأزمة السكن بشكل يتناسب مع النمو الهائل للسكان، يطرح الخبير الاقتصادي ناصر الكناني، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، مشروعاً سابقاً قدمه «يتضمّن إنشاء مليون و٨٠٠ ألف وحدة سكنية مقسم على ١٥ محافظة، كل محافظة تحتوي على ١٢٠ ألف وحدة سكنية مقسمة على ١٠ مجمعات، على أن يشكل كل مجمع ١٢ ألف وحدة سكنية، وترتبط بقطار وطرق حديثة ومراكز مدن من أربعة اتجاهات».

ويضيف الكناني، أن «المجمع الواحد يجب أن يحتوي على منطقة زراعية وصناعية وخدمية وترفيهية بالإضافة إلى احتواء كل محافظة على معمل تدوير نفايات، وفي هذه المدن يجب أن توفر فرص عمل لكل عشرين شاب بمشروع واحد زراعي أو خدمي أو صناعي أو ترفيهي حتى تكون هناك دورة اقتصادية في كل مجمع».

ويلفت إلى «مشروع آخر هو حفر قناة ملاحية بين الخليج العربي والبحر المتوسط لتسيير بواخر عملاقة تربط الخليج بالبحر المتوسط»، لافتاً إلى أن «هذه المشاريع هي ما تسمى بالاستراتيجية الحقيقية».

ويتابع أن «نمو السكان كان ٣/٥ بالمئة وحالياً هبط إلى ٢/٥ بسبب عزوف الشباب عن الزواج بسبب البطالة وكذلك تراجع الأهالي عن تزويج فتياتهم لشخص عاطل».

يذكر أن آخر إحصاء للسكان في العراق كان عام ١٩٩٧، وأظهر أن عدد السكان هو ٢٢ مليون نسمة، ولم يجر أي إحصاء بعد ذلك لغاية الآن.

*عن صحيفة العالم الجديد

المرصد التركي و الملف الكردي



حسني محلي:

كرد تركيا.. ورقة إردوغان الرابعة دائماً

كسبت انقرة مسعود البرزاني إلى جانبها للقتال إلى جانب الجيش التركي ضد الكردستاني

الشعوب الديمقراطي، الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني، وذراعه السوري الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، ووحدات حماية الشعب الكردية.

كان الكرد المادة الأساسية لحملة الرئيس إردوغان الانتخابية، وساعدته في الانتصار على منافسه كمال كليجدار أوغلو بعد أن اتهمه بالتحالف مع حزب

كسبت انقرة مسعود البرزاني إلى جانبها للقتال إلى جانب الجيش التركي ضد الكردستاني

كان قد اعترف بأنه هو المسؤول عن كل هذه الاتصالات واللقاءات والإجراءات، إلا أن الذين صوّتوا له لم يبالوا بحملة المعارضة التي ذكّرتهم بأقوال وتصريحات إردوغان السابقة. كما هم لم يصدّقوا التسجيلات المرئية والمسموعة لإردوغان والتي تمّ تسريبها من قبل أتباع وأنصار الداعية فتح الله غولن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأثبتت آنذاك تورّط إردوغان وأفراد عائلته ووزرائه في قضايا فساد خطيرة جداً.

وكانت الحالة النفسية هذه للذين صوّتوا لإردوغان كافية بالنسبة له حتى يتصرّف كما يشاء من دون أن يبالي بردود أفعالهم المحتملة، وهو يعتقد وبفضل الإعلام الذي يسيطر عليه أن أتباعه سيصدّقون كل ما سيقوله لهم ومهما كان كذباً أو متناقضاً.

وكما هو الحال في مصالحة إردوغان مع حكّام الإمارات والسعودية ومصر والكيان الصهيوني، بعد أن هدّدهم وتوعّدهم واتهمهم جميعاً «بالقتل والإجرام والإرهاب والديكتاتورية والتآمر عليه وعلى الدولة والأمة التركية». ويتمنى إردوغان لهؤلاء الحكّام الآن أن ينسوا كل ما قاله عنهم ويساعدوه لتجاوز أزمته المالية الخطيرة، كما هو الحال بالنسبة للإمارات والسعودية ومن دون أن يدري أحد ما هو المقابل.

وبالعودة للملف الكردي، فالمعلومات بدأت تتحدّث

وساهمت هذه الحملة بعناصرها القومية المتطرفة، وبملاحمها الدينية المذهبية، في إقناع نسبة عالية من الناخبين الأتراك الذين صوّتوا لإردوغان، الذي أنساهم بهذه المقولات مشاكلهم المعيشية اليومية الصعبة جداً، حيث الغلاء وارتفاع الأسعار والضرائب المجحفة والتضخّم والبطالة والإفلاس، والتي وصلت نسبها إلى أرقام قياسية لا تطاق.

وفشل كليجار أوغلو وحلفاؤه آنذاك في إقناع الناخبين أنّ إردوغان وباعترافاته هو كان منذ عام ٢٠١٠ على اتصال وعلاقة مباشرة وغير مباشرة، عبر رئيس مخابراته هاكان فيدان مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوغلان، الموجود في السجن منذ شباط/فبراير ١٩٩٩.

وهو أي إردوغان الذي وقّع في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ مع حزب الشعوب الديمقراطي على محضر للحوار والتنسيق والتعاون المشترك، من أجل الحل السياسي والديمقراطي للمشكلة الكردية.

وهو أيضاً الذي أرسل الوسطاء إلى جبال قنديل شمال العراق للحديث مع قيادات العمال الكردستاني، التي اتخذت بين الحين والحين قراراتها لوقف العمل المسلح ضد تركيا.

ومع أن إردوغان وفي العديد من خطابه المتكررة

فشل كليجدار أوغلو في إقناع الناخبين أن إردوغان كان على اتصال مع زعيم أوجلان

بهم المليشيات الكردية شرق الفرات. في الوقت الذي يرى فيه مراقبون في الموقف التركي هذا محاولة من أنقرة لإحياء الحوار بين الائتلاف السوري المعارض وقسد بضوء أخضر وتشجيع امريكي من جهة، وإقناع قيادات قسد الكردية للتهرب من أي حوار مثمر مع الحكومة السورية قبل الاتفاق الشامل بين أنقرة ودمشق فيما يتعلق بكل التفاصيل الخاصة بالأزمة السورية، وأهمها قضية اللاجئين السوريين في تركيا.

وتتزامن مع ذلك المعلومات التي تتحدث عن مساعي واشنطن بالتنسيق مع أطراف إقليمية لإنشاء تحالف عشائري سني سوري بامتداداته العراقية، وهو ما فعلته في العراق عام ٢٠٠٧ عندما دفعت مئات المليارات من الدولارات لرؤساء العشائر، التي استنفرت عشرات الآلاف من شبابها للتنسيق مع الجيش العراقي تحت اسم الصحوات السنية.

والتي تحوّلت فيما بعد إلى حاضنة شعبية لفكر «القاعدة» ولاحقاً «داعش» التي اجتاحت الموصل واحتلت ربع مساحة العراق بسبب تواطؤ البعض من هذه الحاضنة الشعبية وقياداتها العشائرية.

في الوقت الذي نجحت فيه أنقرة في إقامة وتطوير علاقات تحالفية مع أحزاب وقوى سنية عراقية، بعد أن كسبت مسعود البرزاني إلى جانبها، وهو الذي استنفر

عن مساعٍ جديدة لإردوغان لإحياء الحوار مع الكرد داخلياً وخارجياً، أي زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوغلان، وقيادات حزب الشعوب الديمقراطي الجناح السياسي للعمال الكردستاني من جهة، وقيادات كل من الحزب المذكور الموجودة في شمال العراق بامتداداتها في سوريا، أي وحدات حماية الشعب الكردية التي تسيطر على شرق الفرات.

وهو ما أشار إليه غالب أنصاري أوغلو عضو البرلمان عن حزب العدالة والتنمية الحاكم، حيث تحدّث عن مثل هذه المساعي وشبّهها بتلك التي بدأت نهاية عام ٢٠١٠. وكانت المفاجأة الأهم هي قرار المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون الذي أوقف بث قناة Tele1 المعارضة لمدة أسبوع، مع غرامة مالية كبيرة بحجة تعليقات رئيس تحرير القناة ماردان يناداغ الذي تمّ اعتقاله، بعد أن كشف خفايا المخططات التركية تجاه الكرد، وتناقضات الرئيس إردوغان على صعيد السياستين الداخلية والخارجية، وأهمّها الملف الكردي الذي يحظى دائماً باهتمام تركي وإقليمي ودولي.

المعارضة التي تذكّر باستضافة أنقرة لزعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري صالح مسلم عدة مرات للفترة بين ٢٠١٣-٢٠١٥ تقول إن الرئيس إردوغان لم يعد يهاجم واشنطن كما كان يفعل ذلك قبل الانتخابات، حيث كان يتهمها بدعم الإرهابيين، ويقصد

كان الكرد المادة الأساسية لحملة إردوغان وساعدته في الانتصار

لضمان فوزه في الانتخابات البلدية في آذار/مارس ٢٠٢٤ خاصة في إسطنبول وأنقرة. على أن يتأكد من النتائج الإيجابية لتحركاته الدولية والإقليمية التي يعرف الجميع أن الكرد كانوا منذ مئة سنة عنصرها الأساسي، وسيبقون هكذا إلى الأبد، طالما أن الدول الأربع التي يعيشون فيها، أي سوريا والعراق وإيران وتركيا تختلف فيما بينها، وكما يختلف الكرد أيضاً فيما بينهم. فلا هم يتفقون فيما بينهم ولا الدول التي يعيشون فيها تتفق وإياهم على الحد الأدنى من الحقوق والواجبات المتبادلة، ليبقوا هكذا ورقة تهب وفق الرياح الداخلية والإقليمية والدولية. وبات واضحاً أن إردوغان صار المؤثر الأساسي في هذه الرياح، بفضل وجوده العسكري الفعّال في سوريا والعراق، والآن عبر مساعي المصالحة مع العدو الأساسي أي العمال الكردستاني، بعد أن تبين له أن هذا الحزب ما زال مؤثراً ليس فقط في تركيا، بل في كرد المنطقة عموماً، وبفضل واشنطن وحليفاتها في الغرب وربما «تل أبيب» أيضاً.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

الآلاف من قوات البيشمركة الموالية له للقتال إلى جانب الجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني المدعوم من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني. ومن دون أن تهمل أنقرة قبل ذلك تسليح أكثر من ٢٠٠ ألف من عناصر العشائر الكردية في تركيا، وقاتلوا وما زال البعض منهم يقاتل ضد مسلحي الكردستاني. ويسعى إردوغان لتحقيق التوازن العسكري والشعبي معهم عبر التحالف مع حزب الهدى الكردي الإسلامي المتطرف من جهة، وعبر تقديم مساعدات مالية ضخمة للعشائر الكردية في المنطقة. ومن دون أن يكون كلّ ذلك كافياً لمنع حزب العمال الكردستاني وجناحه السياسي الشعوب الديمقراطي من السيطرة على الشارع الكردي في تركيا. وهو ما أثبتته الحزب في الانتخابات الأخيرة التي حصل فيها على نسب عالية جداً من الأصوات في ما لا يقلّ عن ست ولايات، كما هو تقدّم على الأحزاب الأخرى في سبع ولايات أخرى جنوب شرق البلاد حيث يعيش الكرد.

وربما لهذا السبب عاد إردوغان إلى نهجه السابق الذي بدأه في العام ٢٠١٠ وانطلاقاً من المقولة التي تقول «إذا فشلت في لوي ذراع عدوك فلا تتردد في مصافحته». وهذا ما سيسعى إليه إردوغان خلال المرحلة المقبلة



عدد سكان تركيا يتجاوز 85 مليوناً

كوريا الجنوبية بنسبة ١٤/٢٪ ومن ثم اليابان وسنغافورة بنسبة ١٤/٣٪ و ١٥/٣٪ على التوالي.

وبالنسبة لنسبة الشيخوخة في تركيا، يبلغ المتوسط العالمي ٩/٨٪ في حين تبين أن تركيا لديها نسبة ٩/٩٪ من الشيخوخة، وهي نسبة مرتفعة نسبياً بالنسبة للمتوسط العالمي.

كانت إيطاليا وفنلندا والبرتغال هي الدول التي تصدر نسبة الشيخوخة بين دول الاتحاد الأوروبي، بينما تصدر قبرص اليونانية ولوكسمبورغ وأيرلندا قائمة الدول التي تسجل أقل نسبة للشيخوخة.

يذكر أنه "يوم السكان العالمي" يحتفل كل عام في ١١ يوليو، وهو اليوم الذي قالت فيه الأمم المتحدة عام ١٩٨٧ إن السكان وصلوا إلى ٥ مليارات نسمة، ويهدف هذا اليوم إلى تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بالسكان وتوعية العالم بأهمية معرفة الأرقام والإحصاءات المتعلقة بتركيبة السكان في العالم وتأثيرها على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والصحة والتعليم والأمن الغذائي وغيرها من القضايا ذات الصلة.

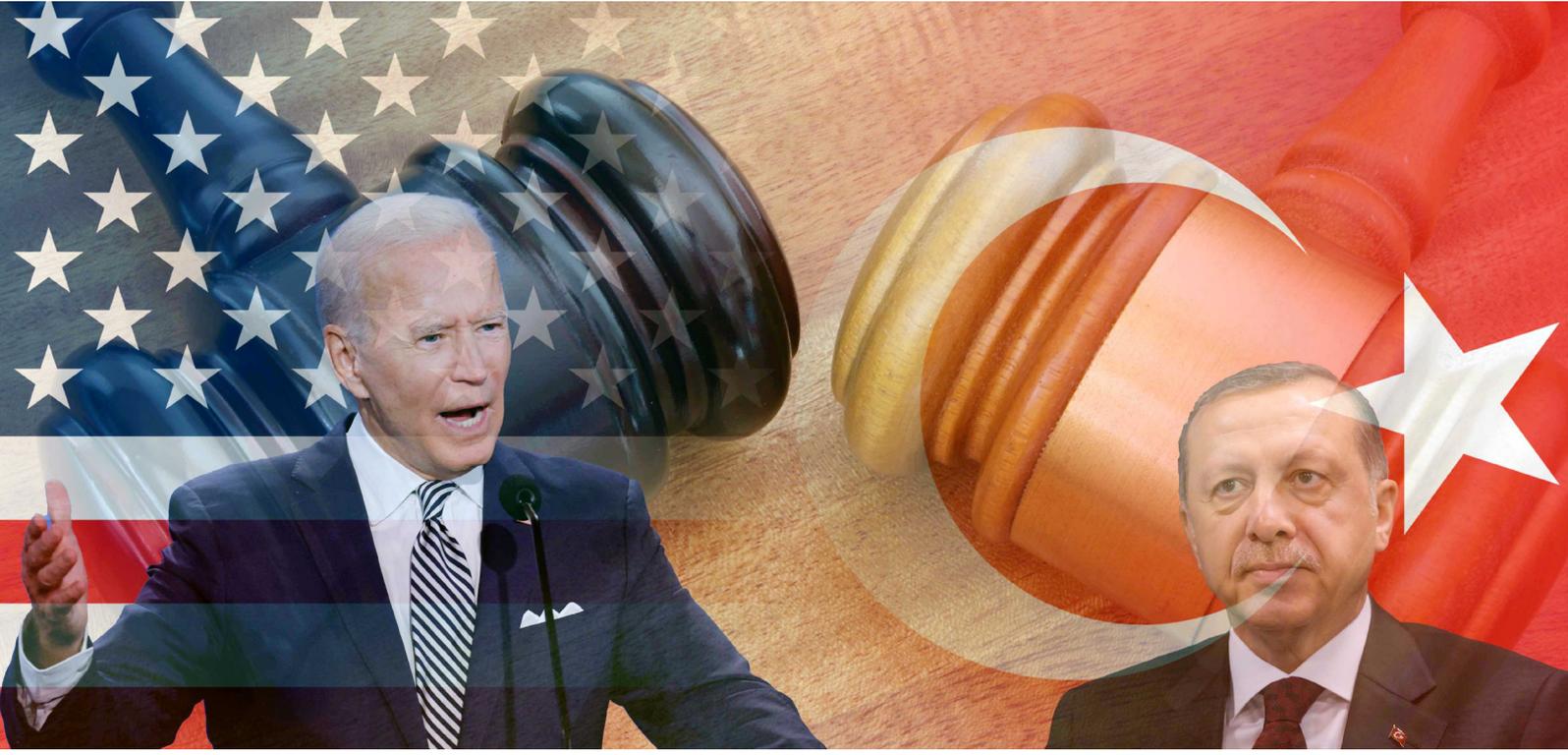
باتت تركيا في المركز الثامن عشر عالمياً من حيث عدد السكان، إذ تجاوز عدد سكان تركيا ٨٥ مليوناً في عام ٢٠٢٢.

وبمناسبة اليوم العالمي للسكان الذي يوافق ١١ يوليو، فإن معهد الإحصاء التركي أصدر تقريراً ذكر خلاله أنه بينما وصل عدد سكان العالم إلى ما يقدر بنحو ٨ مليارات نسمة في عام ٢٠٢٢، احتلت تركيا المرتبة ١٨ من بين ١٩٤ دولة.

وفقاً لنشرة "الإحصاء التركي"، يبلغ عدد سكان تركيا ٨٥ مليوناً و ٢٧٩ ألفاً و ٥٥٣ نسمة، ونسبة الشباب في تركيا بلغت ١٥/٢٪، وهي قريبة جداً من المتوسط العالمي الذي بلغ ١٥/٥٪.

وفي النسبة العمرية للأطفال، تبين أن تركيا لديها نسبة ٢٦/٥٪ من الأطفال دون سن الـ ١٧ عاماً، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٣٠٪ وأعلى من النسب المسجلة في بعض دول الاتحاد الأوروبي.

كما تبين أن أعلى نسبة للأطفال كانت في جمهورية أفريقيا الوسطى بنسبة ٥٥/٨٪، تليها النيجر بنسبة ٥٥/٦٪ وتشاد بنسبة ٥٤/٣٪، بينما كانت أقل نسبة في



جيمس جاي كارافانو:

مستقبل العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة

*مركز جيوبوليتيكال إنتليجنس سرفيسز

على الرغم من إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن، عن برنامج تعزيز الديمقراطية، فإن العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا ستبقى مستقرة وقد تتحسن حتى نهاية فترة رئاسة الولايات المتحدة الحالية. مع تنصيب بايدن رئيساً للولايات المتحدة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، جاءت المطالبات بأن تعيد الإدارة تعزيز الديمقراطية عالمياً كأداة رئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية. وتم التأكيد على هذا الهدف أيضاً في الاستراتيجية الأمنية الوطنية التي نشرتها الإدارة في عام ٢٠٢٢. وكان أهم تمثيل للسياسة هو قمة الديمقراطيات التي نظمتها الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٣. وكانت تركيا من بين الحلفاء الذين رفض فريق بايدن دعوتهم للقمة.

تعزيز الديمقراطية بشكل غير متساو

وقال المتحدث باسم المجلس الأمني القومي جون كيربي في مكالمة مع الصحفيين قبل القمة: "إنهم حلفاء في حلف شمال الأطلسي، وسنوات العمل معهم على العديد من المسائل المشتركة، ولكننا في الوقت نفسه ملتزمون بدعم المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وحرية الإعلام". وكانت الإدارة الأمريكية تشير إلى قلقها الكبير بسبب التراجع الديمقراطي في ظل رئاسة رجب طيب أردوغان.

ولم تكن تركيا القوة الصديقة الوحيدة المستهدفة بالانتقادات. حيث لم يتم دعوة المجر أيضاً، التي يحكمها رئيس الوزراء فيكتور أوربان، إلى القمة. وكذلك، استهدفت الإدارة الأمريكية وبشكل دائم بولندا وإسرائيل بسبب الإصلاحات القضائية وغيرها من المسائل.

إن المشكلة في تطبيق الإدارة لتعزيز الديمقراطية هي أنه يتم تطبيقه بشكل غير متساوٍ بحيث يُنظر إليه على أنه غير شرعي وغير فعال. وقبل حرب روسيا على أوكرانيا، حاولت الإدارة تحسين العلاقات مع روسيا. ويستمر الرئيس بايدن في سعيه للتعامل مع إيران. وعلى الرغم من زيادة المنافسات بين تركيا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، فإن العلاقات الثنائية مهمة جداً للبلدين من حيث الأمن والتجارة والاقتصاد والسياسة الإقليمية. ولذلك، فإن الإدارة الأمريكية ستعمل على إدارة العلاقات بحكمة وتعزيزها عبر الحوار والتعاون في المجالات المشتركة.

وبعد الغزو الكامل الروسي لأوكرانيا، اكتشفت الإدارة الأمريكية بسرعة أن عزل الحلفاء الاستراتيجيين سيكون أمراً غير عملي. واضطرت واشنطن إلى العمل بشكل وثيق مع تركيا وبولندا. وفشلت في تأمين اتفاق إيران الجديد لمنع امتلاك طهران للأسلحة النووية، ومع استمرار عدم الاستقرار في سوريا ولبنان، كان عليها تجديد التعاون الأمني الوثيق مع إسرائيل.

وفي خضم رد فعله، قدم الرئيس أردوغان المساعدة في بعض القضايا الأكثر صعوبة عن طريق تجاهل الإساءة للديمقراطية لصالح استقرار العلاقات مع واشنطن وعواصم أخرى متحالفة مع الغرب خلال الانتخابات التي فاز بها في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٣. وتشمل الأمثلة تأييد انضمام فنلندا إلى حلف شمال الأطلسي والوساطة من أجل إيجاد حل لمشكلة صادرات الحبوب من أوكرانيا.

تحالف الوكالة

توقع الكثيرون أن انتصار المعارضة سيؤدي إلى تحسين العلاقات بين أنقرة وواشنطن والأوروبيين والشرق الأوسط. وكانت التوقعات بحدوث تحولات كبيرة في السياسات التركية مبالغ فيها. ومن المرجح أن يتبنى الرئيس أردوغان سياسات مشابهة للإدارة الأمريكية. حتى مع صلاحية شعبية قوية، يواجه الرئيس أردوغان تحديات كبيرة في الداخل، بما في ذلك استعادة البلاد من الزلزال الأخير والتضخم الفاحش.

المصالح المشتركة والمتشابكة

ولا تستطيع تركيا تحمل مغامرات خارجية تزيد من محنة الأمة. وبالمقابل، تحتاج البلاد إلى الاستثمارات الأجنبية والتجارة والشراكات الاقتصادية الدولية لتحقيق النمو. ومع انتهاء الانتخابات، يجب على الولايات المتحدة أن تكون واقعية وتدرك أن هناك عدة مسائل يتمشى فيها مصالح الأمريكيين والأتراك، أو على الأقل لا تتعارض صراحة:

روسيا:

لن تعزل تركيا روسيا بالكامل أو تقطع العلاقات معها. ومع ذلك، فإن أنقرة لم تكن لديها علاقة موثوقة مع موسكو أبداً، ولا توجد احتمالات لشراكة. في الواقع، تعتبر تركيا عضويتها في حلف شمال الأطلسي أمراً حيوياً لمصالحها الوطنية، وبطاقة تأمين ضد التوسع الروسي.

البحر الأسود:

على الرغم من أن تركيا لن توافق على إعادة النظر في اتفاقية مونترو الصادرة عام ١٩٣٦، التي تسمح لأنقرة بالسيطرة على مرور السفن العسكرية إلى البحر الأسود، فإنه من مصلحة تركيا أن يكون البحر الأسود حراً ومفتوحاً لحركة المرور التجارية غير المعوقة، فضلاً عن سلامة الكابلات البحرية والأنابيب. وبينما تبقى أنقرة متحفظة تجاه زيادة وجود حلف شمال الأطلسي في البحر الأسود، فمن المرجح أن تكون أكثر ميلاً للتعاون بين الدول الساحلية لحماية الأنشطة التجارية البحرية والسطحية والجوية تحت الماء.

الممر الأوسط:

تطوير ممرات الطاقة والنقل وسلاسل التوريد عبر القوقاز إلى الدول الوسطى الآسيوية مشروع يخدم مصالح أوروبا والولايات المتحدة وتركيا على قدم المساواة. من خلال منظمة الدول التركية (أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركيا وأوزبكستان)، فإن أنقرة جزء من هيئة حكومية يمكن أن تكون أداة أساسية للتعاون.

اليونان:

تهتم الولايات المتحدة بشدة بتحسين التعاون الثنائي بين أنقرة والحكومة المحافظة الموالية للولايات المتحدة في أثينا. وقد تحسنت العلاقات بين البلدين منذ الزلزال وجهود اليونان لتقديم الدعم الإنساني.

أرمينيا:

يمكن أن تحسن المفاوضات الأخيرة بين أرمينيا وأذربيجان الاستقرار الإقليمي وتقليل تأثير إيران وروسيا، مما سيعود بالفائدة على تركيا وأوروبا والولايات المتحدة.

الشرق الأوسط:

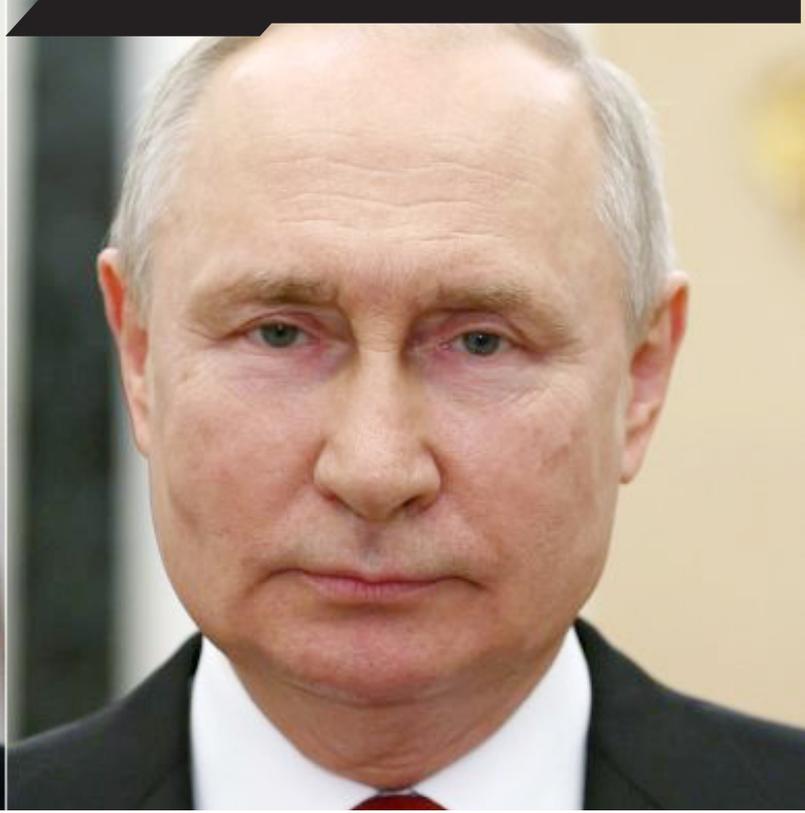
تمتلك تركيا علاقات متباينة مع إسرائيل والدول العربية. على سبيل المثال، كانت العلاقات بين تركيا ومصر في أدنى مستوياتها منذ سنوات، مع عدم وجود حوار مباشر تقريباً بين الحكومتين. ومن المصلحة الأمريكية تحسين العلاقات بينهما. وتبدو الآفاق بعد الانتخابات واعدة لمزيد من التواصل من أنقرة. ولاحظ المحلل الإقليمي جيمس دورسي أن دعم السعودية والإمارات للرئيس التركي أردوغان تم عرضه بسرعة بعد إعادة انتخاب الزعيم التركي.

أفريقيا:

على الرغم من عدم تطابق المصالح الأمريكية والتركية دائماً في أفريقيا، إلا أن أنقرة مصممة على لعب دور أكثر فعالية في القارة. وتشترك الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا في مصلحة مشتركة في التخفيف من السلوك الصيني والروسي الخبيث، وخاصة في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى.

*ترجمة: نورث برس

المرصد الروسي



بيتر سوسيو:

عن لقاء بوتين برئيس مجموعة فاغنر

تصريحات صحفية في موسكو، أن اللقاء استمر ٣ ساعات تقريبا، وشارك فيه ٣٥ شخصا من بينهم بريغوجين وقادة وحدات فاغنر.

وأوضح بيسكوف أن بوتين أعطى خلال الاجتماع تقييمه لمشاركة فاغنر في الحرب الروسية على أوكرانيا، وأحداث التمرد التي وقعت يوم ٢٤ يونيو/حزيران الماضي، كما أصغى لقادة فاغنر الذين أكدوا دعمهم للرئيس الروسي

19FortyFive/ترجمة: المرصد

اعلن الكرملين -يوم الاثنين ١٠/٧/٢٠٢٣- إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التقى يوم ٢٩ يونيو/حزيران الماضي يفيغيني بريغوجين رئيس شركة فاغنر وباقي قادتها بعد ٥ أيام من فشل تمردهم المسلح الذي انتهى عقب وساطة من بيلاروسيا. وذكر الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف في

العسكرية الخاصة وأحداث ٢٤ يونيو» - وأنه استمع أيضًا إلى قادة المرتزقة.

نقطة الانهيار

كانت التوترات تتصاعد بين مجموعة فاغنر ووزارة الدفاع الروسية بشأن سير الحرب في أوكرانيا لعدة أشهر ، واتهم بريغوجين الوزارة مرارًا وتكرارًا بالفشل في تزويد مجموعته بالذخيرة. كثيرًا ما لجأ رئيس فاغنر إلى تطبيق المراسلة الاجتماعية تيلكرام للتعبير عن إحباطه من الكرملين وألقى باللوم مباشرة على الجيش الروسي في الإخفاقات في ساحة المعركة.

أخيرًا في الشهر الماضي ، في ٢٣ يونيو ، وصل الوضع إلى نقطة الانهيار - واستولت مجموعة فاغنر على مقر عسكري روسي في مدينة روستوف أون دون قبل أن تتجه قافلة من مركبات قوة المرتزقة نحو موسكو. ومع ذلك ، فشل التمرد في الحصول على الدعم الشعبي من الشعب الروسي .

وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أنه بموجب اتفاق لإنهاء المواجهة ، بوساطة زعيم بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو ، أُسقطت التهم الموجهة إلى بريغوجين وعُرض عليه الانتقال إلى بيلاروسيا. ومع ذلك ، قال لوكاشينكو الأسبوع الماضي إن بريغوجين عاد إلى روسيا وأن مقاتليه من فاغنر لم يقبلوا بعد بعرض للانتقال إلى بيلاروسيا. هذه قصة غريبة وتطور لافت.

*بيتر سوسيو ، كبير المحررين في مجلة FortyFive ١٩ ، كاتب مقيم في ميشيغان.

«مواصلة قتالهم» من أجل روسيا. وأضاف الكرملين أن بوتين عرض خلال اجتماعه مع قادة فاغنر خيارات عمل وتوظيف عناصر المجموعة في المجال العسكري.

وشارك في الاجتماع أيضًا قائد الحرس الوطني الروسي فيكتور زولوتوف، ورئيس الاستخبارات الخارجية الروسية سيرغي ناريشكين.

ووصف تمرد فاغنر بأنه أكبر تحدٍ يواجهه بوتين منذ توليه السلطة في آخر عام ١٩٩٩. وخلال التمرد سيطرت قوات فاغنر على مدينة روستوف قرب الحدود مع أوكرانيا ومقر قيادة الجيش هناك الذي تدار منه العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا. وبعد ذلك انطلقت قافلة عسكرية لفاغنر باتجاه موسكو،

قبل أن تتوقف وتعود إلى موقعها عقب وساطة الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو. ربما كان الخلاف بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس مجموعة فاغنر فيفيني بريغوجين مبالغًا فيه إلى حد كبير.

هكذا يبدو الأمر مع إعلان الكرملين عن لقاء الاثنين الشهر الماضي لتفكيك الأمور في أعقاب التمرد قصير الأمد لوحدة المرتزقة والذي بدأ في ٢٣ يونيو.

كان بريغوجين من بين ٣٥ شخصًا تمت دعوتهم لحضور الاجتماع في موسكو.

هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها الكرملين بوجود اجتماع شخصي بين بوتين وقيادة مجموعة فاغنر - والذي شكل التحدي الحقيقي الأول لحكم الرئيس الروسي الذي استمر قرابة عقدين من الزمن.

وزعم بيسكوف أنه ليس على علم بجميع تفاصيل الاجتماع ، لكنه قال إن بوتين عرض تقييمه لأعمال مجموعة فاغنر على خط المواجهة خلال «العملية

بوتين عرض خلال اجتماعه خيارات عمل وتوظيف لعناصر المجموعة



هشام ملحم:

مأزق بوتين كما تراه واشنطن

ما هو واضح في هذا الوقت المبكر، هو أن التمرد شكّل أبرز تحدٍ للرئيس بوتين خلال حكمه، المستمر منذ ٢٣ سنة، واعترف أن المحاولة الانقلابية هددت الاستقرار الداخلي، وكادت تزج البلاد في حرب أهلية. هذه كلمات وأوصاف لم يكن من السهل على رئيس يحكم بلاده بسلطوية واضحة أن يقولها دون أن يدرك أنها أثرت، أو ستؤثر، على مكانته داخل روسيا، وداخل الدول التي يحتاج إلى دعمها السياسي والمادي، وخاصة في حربه الكارثية ضد أوكرانيا، وفي طليعتها الصين والهند وإيران وتركيا، والدول النفطية التي يحتاجها لتنسيق الأسعار العالمية للنفط.

لا يزال التمرد، قصير الأجل، في روسيا الذي استمر لأقل من ٢٤ ساعة في ٢٤ يونيو/حزيران الماضي، والذي قاده قائد مرتزقة تنظيم فاغنر، يفغيني بريغوجين، موضع جدل وسجال داخل الأوساط الحكومية في واشنطن وفي أروقة مراكز الأبحاث المختصة، حيث توجد اجتهادات مختلفة ومتناقضة، وإن كان هناك اتفاق حول نقطة محورية واحدة، وهي أن ترددات التمرد لا تزال مستمرة، ولا أحد يعرف بأي درجة من اليقين، بمن في ذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحلفائه، وكذلك بريغوجين، الذي انتقل أو تم نقله، إلى منفاه في روسيا البيضاء، متى ستنتهي، أو كيف؟

شكل التمرد أبرز تحدٍ للرئيس بوتين خلال حكمه، المستمر

وتمشيًا مع سياسة واشنطن منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، سارع المسؤولون إلى إجراء المشاورات مع أعضاء حلف الناتو لتنسيق المواقف وتبادل المعلومات. ما لم يقله الرئيس بايدن علنًا في البداية، قاله لاحقًا مدير وكالة السي آي إيه بيل بيرنز في خطاب ألقاه في بريطانيا. ملخص ما قاله بيرنز هو أن التمرد المسلح الذي قاده بريغوجين هو تحدٍ للدولة الروسية، التي بدت عليها معالم التآكل الذي سببته الحرب التي شنها بوتين ضد أوكرانيا. ورأى بيرنز، الذي خدم كسفير لبلاطه في موسكو بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ أنه من اللافت أن بريغوجين سبق تمرده بإدانة نابية "لتبريرات الكرملين الكاذبة لغزو أوكرانيا، ولأداء القيادة العسكرية الروسية في الحرب".

وتابع أن "وقع هذه الكلمات والنشاطات التي لحقتها سوف تبقى ماثلة لوقت طويل، لتذكرنا بآثار التآكل الذي سببته حرب بوتين ضد مجتمعه وضد نظامه".

وأكد بيرنز ما يقوله العديد من المحللين الاستراتيجيين في واشنطن بأن الحرب الروسية ضد أوكرانيا قد تحولت إلى "هزيمة استراتيجية" لموسكو، وكشفت الضعف العسكري لروسيا ولاقتصادها، وهو ضعف سوف يبقى ماثلاً بثقله فوق روسيا لوقت طويل، في الوقت الذي عزز فيه حلف الناتو قوته وقدراته. وفي

هذه الدول، وتلك التي تنشط فيها مرتزقة فاغر، من سوريا إلى ليبيا والسودان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وأنغولا، سوف تراقب باهتمام وبقلق التطورات داخل روسيا، وكيف ستنعكس على نشاط ومستقبل تنظيم فاغر.

رد الفعل الأمريكي الرسمي الأولي، الهادئ والحذر، والذي ركز - في التصريحات العلنية، كما في الايجازات الخاصة التي وصلت رسميًا إلى موسكو - لم يكن مفاجئًا.

واشنطن أرادت تفادي قول، أو الإيحاء، بأي شيء يمكن أن يستغله الرئيس بوتين ليحمل الغرب وحلف الناتو مسؤولية التمرد، أو يمكن أن يؤثر بأي شكل سلبي على تطورات القتال في أوكرانيا.

الرئيس بايدن، الذي يميل أحيانًا إلى الادلاء بتصريحات ارتجالية مثيرة للجدل، كما فعل في خطابه في السنة الماضية في بولندا، حين قال إن بوتين يجب ألا يبقى في السلطة، حافظ هذه المرة على انضباطه، وقال "لقد أوضحنا أننا غير متورطين (في الأحداث) ولا علاقة لنا بها.

وهذا جزء من صراع داخل النظام الروسي". وبعد أن أشار إلى أن حكومته ستواصل تقويم ما حدث في روسيا، أضاف "من المبكر التوصل إلى نتيجة نهائية حول ما ستؤدي إليه هذه التطورات".

ما لم يقله بايدن علنا في البداية، قاله لاحقا مدير وكالة السي آي آيه

روسية. بعض هؤلاء المحللين كتبوا مقالات تنبؤا فيها "بداية النهاية لبوتين".

ولكن الرأي المغاير لأقلية من المحللين يرى أن بوتين حتى في موقعه الدفاعي، لا يزال يحظى - على الأقل علنا - بولاء مراكز القوى الأخرى في المجتمع الروسي، من المؤسسة العسكرية إلى أجهزة الاستخبارات، إلى الحرس الخاص المكلف بحمايته، إلى الطبقة الاوليغارشية التي نمت وترعرعت في ظله، وأخيرا إلى القوى المسلحة الأخرى مثل قوات الزعيم الشيشاني رمضان قديروف، التي قاتلت في السابق إلى جانب الجيش الروسي في أوكرانيا. هذه القوى لا تزال موالية لبوتين، وسوف يعتمد عليها خلال تطهيره للأجهزة الروسية، وتعزيز موقعه وموقع حلفائه.

وأشار هؤلاء إلى أن معظم المحاولات الانقلابية الفاشلة ضد الانظمة الديكتاتورية أو الأوتوقراطية، مثل محاولات التمرد الداخلية او الانقلابات الفاشلة ضد أنظمة صدام حسين في العراق وحافظ الاسد في سوريا ومعمر القذافي في ليبيا، أدت إلى تقوية وتعزيز تسلط الحكم الطغياني.

واهتم الامريكيون في الأجهزة الرسمية وفي مراكز الأبحاث بالدرجة الأولى بكيفية قراءة الصين للتحديات التي يواجهها الرئيس بوتين. هذا الاهتمام الامريكي له ما يبرره، لأن واشنطن ترى الآن في الصين الدولة

إشارة مذهلة لضعف روسيا، قال بيرنز "إن مستقبل روسيا كشريك ضعيف وكمستعمرة اقتصادية للصين" تتم صياغته عبر أخطاء بوتين.

تشخيص بيرنز لأمراض روسيا، ينسجم مع الرأي السائد في أوساط تيار واسع بين المحللين العسكريين والخبراء الامريكيين في الشؤون الروسية، الذين كانوا يصفون روسيا حتى قبل غزوها لأوكرانيا، حين كانت تمثل الاقتصاد الحادي عشر في العالم، بأنها، كما يقول المتشددون منهم، "محطة وقود كبيرة مزودة بصواريخ نووية عابرة للقارات". المحللون الأقل قسوة، يقولون إن روسيا، وخاصة بعد الضربات التي سببتها المقاطعة الدولية لاقتصادها، أصبحت دولة نامية، وتعاني من الضعف والفساد، ولكنها لا تزال مزودة بصواريخ نووية عابرة للقارات.

النقاش في أوساط المحللين في مراكز الأبحاث أدى إلى بروز تقويمات مختلفة ومتناقضة. الأكثرية ترى أن التمرد الذي أظهر روسيا بالفعل كدولة نامية تعاني من غياب نظام حكم شرعي ومسؤول، قد أضعف بوتين داخليا وخارجيا، وأظهره عاجزا نسبيا عن الحسم السريع وفي موقع دفاعي، وأنه سمح للتطورات الميدانية أن تفاجئه بشكل محرج وعلني. هذا الرأي يرى أن بوتين سيجد أنه من المستحيل التعايش مع بريغوجين في روسيا البيضاء، التي يراها بوتين ويعاملها كمحمية

الإجازات الخلفية والتسريبات أظهرت ارتياح واشنطن لمأزق بوتين في هذه الدول

خطيرة ولا فائدة منها. وإذا اعتمد حاكم على حماية بلاده عبر هذه القوى، فإنه لن يكون حاسماً أو آمناً، لأن هذه القوى غير متحدة وطموحة وغير منضبطة“. وهذا بالفعل ما أكدته ظاهرة بريغوجين وتمرده .

تصريحات المسؤولين في دول مثل الصين والهند وإيران وتركيا والسعودية حول دعمهم للحكومة الروسية ضد تمرد بريغوجين وفاغر لم يقنع المسؤولين في واشنطن بأن سمعة ومكانة بوتين لدى قادة هذه الدول، وحتى في أوساط الرأي العام في هذه المجتمعات، لم تتزعزع.

ومع أن المسؤولين الأمريكيين لم يناقشوا علناً هذه المسألة، إلا أن الإجازات الخلفية والتسريبات أظهرت ارتياح واشنطن لمأزق بوتين في هذه الدول، التي سوف تضطر، وفقاً للأمريكيين، إلى إعادة النظر ببعض مسلماتها الماضية حول قوة وصلابة النظام الروسي، وعلى رأسه بوتين، الذي كشفت الحرب في أوكرانيا تخبطه العسكري، والذي أبرز تمرد فاغر تفككه، وربما هشاشته السياسية، كما لم يحدث منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

* هشام ملحم هو باحث غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، وكاتب عمود ومحلل سياسي.

العظمى الصاعدة، التي عليها احتوائها استراتيجياً واقتصادياً. ومنذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، رأى المسؤولون الأمريكيون أن نجاح روسيا في قهر واحتلال أوكرانيا بسرعة، كما خدع بوتين نفسه قبل سنة ونصف، كان سيؤثر كثيرا على كيفية رؤية الصين وتعاملها مع مسألة استخدام القوة العسكرية لاحتلال جزيرة تايوان. ويلاحظ الأمريكيون أن هناك فارق كبير بين طبيعة الحكم المركزي القوي للحزب الشيوعي الصيني بقيادة شي جينغ بينغ على أجهزة ومؤسسات الصين، وغياب مراكز قوى أخرى، مقارنة بروسيا التي سمح بوتين لقوى أمنية وعسكرية أخرى، مثل مرتزقة فاغر التي حاربت إلى جانب الجيش الروسي وتحت قيادة أخرى، إلى قوات قديروف التي حاربت في البداية لصالح موسكو في الشيشان، ولاحقاً في أوكرانيا تحت قيادة مختلفة، أظهرت ضعف الدولة الروسية، التي قبلت عملياً بوجود مراكز قوى مسلحة تشاركها في السلطة، بينما يفترض أن تحتكر السلطة المركزية، وفقاً لعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، القوة العسكرية والأمنية داخل الدولة.

ورأى أحد المحللين في هذا السياق أن بوتين ربما تعلم الكثير من الفيلسوف الإيطالي نيكولو ماكيافيللي، مؤلف كتاب "الامير" حول كيفية استخدام السلطة، ولكنه نسي ما قاله ماكيافيللي عن المرتزقة والقوى غير النظامية، "المرتزقة والقوات غير النظامية



4 سيناريوهات لمستقبل روسيا بعد تمرد مجموعة فاغنر

✳️ أتلانتيك كاونسل

لا شك أن تمرد قائد مجموعة «فاغنر» يفغيني بريغوجين المفاجئ في ٢٤ يونيو/حزيران الماضي ووصوله منطقة لا تبعد عن موسكو أكثر من ساعتين مثلاً حدثا استثنائيا في روسيا، فما دلالاته؟ وما السيناريوهات المحتملة لتطور الأوضاع؟

في تقرير نشره موقع الدورية الامريكية المختصة في القضايا الدولية «أتلانتيك كاونسل» (Atlantic Council) حاول الكاتب جيفري سيمينو توضيح ما حصل، لافتا إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد تجاوز الأزمة المباشرة التي واجهها بسبب هذا التمرد، لكن هناك ٤ سيناريوهات ينبغي على الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاستعداد لها في الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة وما بعدها.

أولا: هشاشة نظام بوتين

حسب الكاتب، سيبدأ بوتين في استعادة النظام والتقليل بشكل فعال من قدرة بريغوجين ومجموعة فاغنر على تحدي سلطته، أما فاغنر فسيتحول جزء منها بيلاروسيا والبعض الآخر إلى ديارهم أو إلى صفوف القوات المسلحة الروسية النظامية.

ومع ذلك -يضيف الكاتب- حتى لو ظل بوتين في السلطة في المستقبل القريب فإن نظامه الذي بناه على مدى

عقدين من الزمن قد تزعزع، حيث أظهر القيصر الروسي أنه عرضة للاعبين منافسين. وبيّن الكاتب أنه في هذا السيناريو سيكون بوتين في وضع أفضل لتركيّز قواته الأمنية على منع المكاسب الرئيسية للهجوم الأوكراني المضاد. واعتبر الكاتب أن السرعة التي تم بها حل الأزمة وعدم وجود أزمات لاحقة داخل روسيا يعينان أن أي تأثير على معنويات الجنود الروس كان محدودا، لكن لا يزال بإمكان أوكرانيا تحقيق بعض المكاسب المهمة في هذا الهجوم المضاد. ووفق الكاتب، ترى الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو أن بوتين ضعيف ومن المحتمل أن يضعف أكثر على الرغم من أنه لا يزال يتعين عليهم التعامل معه بصفته زعيما لروسيا، ومع ذلك -ورغم ضعفه- فإنهم على استعداد لمواصلة إمداد أوكرانيا ومواصلة الضغط على موسكو بأنظمة أسلحة جديدة. وفي غضون ذلك، يزداد اعتماد بوتين على الصين التي لا تريد أن تفقد شريكها الإستراتيجي الأساسي، وقد يستخلص الزعيم الصيني شي جين بينغ الدروس من تمرد بريغوجين ويفكر في التهديدات التي يتعرض لها حكمه في الصين، كما قد يشعر أيضا بالاطمئنان من سرعة حل الأزمة.

ثانيا: قيام سلطة جديدة

ذكر الكاتب بما حصل في صيف ١٩٩١ عندما حاول متشدو الكرملين الانقلاب على ميخائيل غورباتشوف الرئيس السوفيياتي والأمين العام للحزب الشيوعي آنذاك، وفشل الانقلاب لكنه أضعف غورباتشوف فخرج من السلطة بحلول نهاية ذلك العام. وأضاف الكاتب أنه في سيناريو مشابه قد يعاني بوتين من مصير مماثل، حيث تم تجنب تحدي بريغوجين في الوقت الحالي، لكن وضع بوتين السياسي لا يمكن إصلاحه بسرعة، حيث يصطف منافسوه الداخليون ويعززون قوتهم وينتظرون الفرصة المناسبة للانقلاب عليه. وأشار الكاتب إلى أنه في مواجهة هذه التهديدات الداخلية يصرف بوتين انتباهه عن المجهود الحربي الأوكراني للتعامل مع منافسيه، وفي الوقت نفسه يكتسب الهجوم المضاد زخما، حيث تخترق القوات الأوكرانية نقاط الضعف في خطوط روسيا وتستعيد السيطرة على مناطق كبيرة، وفي هذه المرحلة قد ينتهز خصوم بوتين الفرصة وينقضون على السلطة. وبيّن أن ذلك قد يسبب بعض الفوضى، لكنه تنبأ بأن يعزز النظام الجديد سلطته بسرعة ويمنع نشوب حرب أهلية ويعيد النظام في حقبة ما بعد بوتين، مشيرا إلى أن الحرب في أوكرانيا قد لا تتوقف على الفور، لكن متطلبات إقامة النظام تقلل احتمالية وقوع أي هجمات روسية جديدة مهمة على المدى القريب أو المتوسط. وعلى هذا الأساس ستتكيف الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي مع هذا الواقع الجديد، فقد تكون هناك فرصة لتخفيف التوترات إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام طويل الأجل أو وقف إطلاق النار في أوكرانيا على الرغم من أن العودة الشاملة إلى العلاقات الطبيعية أمر غير مرجح. ولفت الكاتب إلى أن هذا السيناريو يمثل حالة من عدم اليقين بالنسبة للصين التي سيتعين عليها التعامل مع نظام ما بعد بوتين، وقد يظل النظام الجديد متحالفا بشكل عام مع الصين بسبب الحاجة إلى الاعتماد على شريكه الإستراتيجي الأول، لكن ليس بمثل الشراكة القوية بين شي وبوتين، حسب سيميونو.

ثالثا: هبوب العاصفة

وهذا السيناريو شبيه بالسيناريو السابق وفقا لسيمينو، لكنه يشمل هدنة مؤقتة يليها انزلاق إلى حرب أهلية، وبذلك يتشجع خصوم بوتين بسبب ضعفه الواضح الذي سينتقم نتيجة تدهور الوضع في ساحة المعركة بأوكرانيا، لكن مع ذلك يبقى غياب منافس قوي له على السلطة مشكلة.

وتوقع الكاتب أن تنقسم روسيا إلى كتل قوى متنافسة، مما يعني أن بوتين سيحتفظ بالسلطة والموالين له في بعض أجزاء روسيا، وقيام قادة آخرين قد يكون من بينهم بريغوجين والقادة القوميون بتطوير شبه إقطاعيات في أماكن أخرى، ومما قد يزيد تعقيد هذا السيناريو احتمال ظهور حركات انفصالية تزيد انقسام روسيا.

ورأى الكاتب أن هذا السيناريو يثير أسئلة كثيرة، فعلى سبيل المثال ماذا سيحدث للأسلحة النووية الروسية، حيث تمتلك روسيا الآلاف من الرؤوس الحربية النووية؟ وستتيح الحرب الأهلية فرصا لمختلف الجهات الفاعلة للاستفادة من الفوضى والوصول إلى تلك الأسلحة، وستسعى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لتجنب هذا الانتشار باحتواء الحرب الأهلية داخل حدود روسيا.

وبالنسبة للحرب على أوكرانيا ستؤدي الحرب الأهلية المستمرة إلى انهيار الخطوط الروسية بسرعة مع تفكك القيادة والسيطرة.

وأكد الكاتب أن هذا السيناريو سيء، خاصة بالنسبة للصين وهي ترى شريكها الإستراتيجي الأول يدخل في حالة من الفوضى، كما يضاعف مخاوفها الإقليمية من الانتشار النووي، فيما يؤدي أيضا إلى عدم الاستقرار على حدودها وتدفق محتمل للاجئين، وستحتاج حينها إلى تخصيص موارد كبيرة لتأمين حدود طويلة لم يكن عليها في السابق أن تقلق كثيرا بشأنها.

رابعا: الإصلاحيون ينتهزون الفرصة

وتابع الكاتب قائلا إن السيناريو الأخير المحتمل هو إمكانية وصول نظام إصلاحى إلى السلطة في موسكو، حيث إن الهدوء المؤقت للتوترات التي أعقبت تمرد فاغنر سيفسح المجال لتحديات متجددة لحكم بوتين، والتي ستتسارع بسبب تدهور الوضع في ساحة المعركة.

وسيمكن بوتين من الاحتفاظ بالسلطة حتى الانتخابات الرئاسية الروسية في مارس/آذار ٢٠٢٤، والتي ستكون مزورة وغير شرعية، وفي هذه الحالة ستظهر معارضة أكثر ديمقراطية، ربما بقيادة المحامي والناشط السياسي أليكسي نافالني الذي سيغتنم الفرصة ويتمكن من حشد الدعم الشعبي الكافي.

عندئذ ستعرب نخب الكرملين عن تعاطفها مع الإصلاحيين وسيقرر بوتين في النهاية التنحي، وبعد فوز زعيم إصلاحى في انتخابات رئاسية شرعية ستسعى حكومته الجديدة إلى إنهاء سريع للحرب في أوكرانيا، مع التركيز على تنفيذ إصلاحات سياسية ومكافحة الفساد في روسيا.

وشدد الكاتب على أنه بالنسبة للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي يزيد هذا السيناريو احتمالية أن تصبح روسيا أكثر مسؤولية في النظام الدولي ويقلل التوترات العسكرية بين الحلف وموسكو، ومع ذلك لن يحدث التغيير بين عشية وضحاها، أما الصين فسترى أن هذا السيناريو كارثي، حيث هناك دولة مسلحة نوويا على حدودها متقاربة أيديولوجيا أكثر مع الغرب.

وختم الكاتب تقريره بأن هذه السيناريوهات لا تمنع احتمالات أخرى، لكن ينبغي على صانعي السياسة الأمريكيين وحلفائهم أخذها في الاعتبار في تخطيطهم الإستراتيجي.



«كفى تهديدات.. يجب الرد»..

دوغين يدعو لاتخاذ خطوة نووية بهدف ردع الغرب

بقواعد معينة في الحرب في أوكرانيا، منذ بداية العملية العسكرية، بل في الواقع منذ عام ٢٠١٤، بعد ضم شبه جزيرة القرم، في وقت يرى فيه الغرب أن روسيا قد انتهكت القواعد المفيدة للغرب».

ولكنّ دوغين لفت إلى أنه «حتى لو لم يكن الأمر كذلك، ولم تلتزم روسيا بهذه القواعد، فلن يعني ذلك شيئاً، لأنّ الغرب يلعب ضد روسيا بدون أي قواعد».

ويؤكد المفكر الروسي أنّه «من المهم اليوم للغرب، أن يهزم روسيا ويحجم نفوذها، أو على الأقل يقوم بإضعافها وإخضاعها إلى أقصى حد، أي إعادتها

«أوكرانيا تتصرف بشكل غير عقلاني منذ فترة طويلة، وكلما خسرت أكثر، زادت عدوانيتها. وهكذا فإنّ إثارة صراع نووي ليس فقط أمراً مقبولاً، ولكنه مرغوب فيه أيضاً عند كييف»، يوضح دوغين.

أكدّ ألكسندر دوغين، أحد كبار مستشاري الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وأبرز المفكرين القومييين الروس، أنّ أوكرانيا والغرب «مستعدون لبذل كلّ شيء لإعادة روسيا عقوداً إلى الوراء، ما عدا الصراع النووي المباشر مع موسكو».

وأوضح دوغين، في مقال نشر في مواقع روسية، أنّ «السلطات في روسيا تحاول إظهار التزامها

مجرد التهديدات بأننا سنرد إذا اضطررنا لذلك، ليست كافية

إذ إنّ «اللغة التي يفهمها مشارك واحد فقط في الحوار، هي لغة لا تُفهم شيئاً على الإطلاق». واعتبر دوغين أنّ «مجرد التهديدات بأننا سنردّ إذا اضطررنا لذلك، ليست كافية. وعلينا أن نستجيب.. فإذا كان هناك أي شيء يهمننا، فقد حان الوقت».

وحذّر دوغين من أنّ القوات المدعومة من الغرب «ستقوم بغزو القرم، وكذلك أراضينا القديمة، وهم يهاجمونهم بالفعل»، مؤكداً أنّه يجب أن «تطرح مسألة الأسلحة النووية التكتيكية والأسلحة النووية الاستراتيجية مرة أخرى، لأنّ هذه هي الحجة الأخيرة والرادع الأخير قبل وقوع الكارثة»، وإلاّ فإنّ «تهديداتنا تصبح خفيفة للغاية».

وبيّن بوتين أنّ «الجبهة بفضل الجهود البطولية لشعبنا - ما زلنا نتمسك بها، برغم صعوبة الوضع، ولكننا صامدون، والعدو يتكبد خسائر فادحة»، ولكننا في موازاة ذلك «بحاجة إلى شيء أكثر من ذلك».

واعترى دوغين، في ختام مقاله، أنّه «من الأفضل أن تكون الأسلحة مفاجئة وغير متوقعة ووقحة ومميّزة للعدو، فالانتصار على أساس قواعد في حالتنا بشكل عام لا معنى له، ولا شيء أقل من النصر يناسبنا».

إلى التسعينيات، وهو مستعدّ لدفع أي ثمن مقابل هذا الأمر ما عدا التصادم النووي المباشر».

من ناحية أخرى، تبني روسيا نظام قواعد مستقل خاص بها، والذي لا يلتزم به الغرب على الإطلاق، بينما «يفسر الغرب أي ضبط للنفس من قبل موسكو في الحرب على أنه ضعف، ويتحرك على هذا الأساس»، يتابع دوغين.

وتابع: «أوكرانيا تتصرف بشكل غير عقلاني منذ فترة طويلة، وكلما خسرت أكثر، زادت عدوانيتها»، و«هكذا بالنسبة للحكام الأوكرانيين الملبوسين بالشياطين، فإنّ إثارة صراع نووي ليس فقط أمراً مقبولاً، ولكنه مرغوب فيه أيضاً».

ويضيف بأنّه «للمضي قدماً بشكل صحيح، نحتاج إلى بناء نظام استجابة مكالمات أكثر واقعية، فقبل استخدام الأسلحة النووية التكتيكية والأسلحة النووية الاستراتيجية، لا تزال هناك مجموعة كبيرة، إلى حدّ ما من الخيارات لتكثيف الصراع على أساس الأسلحة التقليدية».

ورأى دوغين أنّ هذا «ينبع من القواعد، فالقواعد لا تسمح بذلك، ولكن إذا كانت القواعد موجودة لطرف واحد فقط، وغير موجودة بالنسبة للغرب، ولا حتى بالنسبة إلى المهووسين بكيف، فهي ببساطة غير موجودة، وبالتالي فهي لم تعد قواعد».

رؤى و قضايا عالمية



قمة فيلنيوس.. كيف سيواجه الناتو تهديدات روسيا والصين؟

الدفاع الجماعي:

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

تنعقد قمة فيلنيوس لقادة دول حلف شمال الأطلسي «الناتو» يومي 11 و12 يوليو 2023 في عاصمة ليتوانيا، وسط بيئة أمنية أكثر تعقيداً ولا يمكن التنبؤ بها منذ الحرب الباردة، حسب وصف الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، في بيانه الصحفي لتحديد مكان انعقاد القمة في 9 نوفمبر 2022، وفي ظل تحديات مُستعرة يواجهها «الناتو» بعد مرور

أكثر من عام على الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، وأيضاً في ضوء تنامي القدرات العسكرية الصينية وتزايد المنافسة الاستراتيجية على قيادة العالم، وتوسيع عضوية الحلف بضم فنلندا والعمل على تذليل العقبات القائمة أمام انضمام السويد. ويأتي اختيار العاصمة الليتوانية فيلنيوس ليُسلط الضوء على أهمية أمن الجناح الشرقي لدول «الناتو»، وكيفية تكامله مع الأهداف الاستراتيجية للحلف خلال الفترة المقبلة.

أجواء القمة:

تتعقد قمة فيلنيوس في ظل المحددات التالية:

١- صدور وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد لـ«الناتو» في قمة مدريد في يونيو ٢٠٢٢، والتي عدت روسيا «التهديد الأكبر والمباشر لأمن الحلفاء»، وذلك في تغيير لـ«نهج الشراكة مع روسيا» الذي أقرته وثيقة الحلف في لشبونة عام ٢٠١٠، وكذلك التي وصفت الصين بأنها تُعد «تحدياً لأمن الحلف ومصالحه وقيمه»، وأنها «تستخدم مجموعة واسعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية لزيادة نفوذها الدولي.. فيما تبقى غامضة حول استراتيجيتها ونياتها وتعزيزها العسكري»، وذلك في أول إشارة للتهديد الصيني في وثائق «الناتو».

وبالرغم من وجود اتفاق فعلي بين دول «الناتو» كافة على مواجهة روسيا في أعقاب اندلاع الحرب الأوكرانية، فإن الأمر ليس ذاته مع الصين، ففي حين تريد الولايات المتحدة من شركائها الأوروبيين موقفاً أكثر قوة بشأن التعامل مع الممارسات الاقتصادية والصناعية «الضارة» لبكين، وانتهكاتهما لحقوق الإنسان، وقضية تايوان، من جهة نظر واشنطن؛ يريد الاتحاد الأوروبي «تقليل المخاطر» وليس «فك الارتباط» مع بكين، حسبما عبّرت عن ذلك رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، خلال المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد بدافوس في يناير ٢٠٢٣.

ومع أن بعض دول الاتحاد الأوروبي تتبنى مقاربات مختلفة فإنها تنحو إلى مزيد من الاستقلالية في التعامل مع بكين، خاصة فرنسا وألمانيا، حيث صنفت الأخيرة في استراتيجيتها الجديدة للأمن القومي أفعال الصين بأنها تتعارض مع المصالح والقيم الألمانية؛ إلا أن استمرار هذه المقاربات، وعدم انصياعها للموقف الأمريكي بالكامل في المستقبل يعتمد على محدد حاكم هو عدم وجود أي دليل ملموس حتى الآن على تقديم بكين دعماً عسكرياً مباشراً لروسيا في حربها مع أوكرانيا، وذلك بالرغم من وجود مؤشرات دالة على قيامها بدعم موسكو بطرق أخرى غير مباشرة.



٢- توجه «الناتو» نحو حقبة جديدة من الدفاع الجماعي، وتفعيل المادة الخامسة من ميثاقه التي تنص على أن أي هجوم أو عدوان مُسلح على أي عضو في التحالف العسكري هو عدوان على جميع الأعضاء. فبعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية بأيام، قام «الناتو» بتعزيز سياسة الردع، وتفعيل جميع خططه الدفاعية، ونشر ٤٠ ألف من قوات الاستجابة السريعة التي تضم لواءً متعدد الجنسيات وكتائب مدعومة بوحدات جوية وبحرية وقوات خاصة للمرة الأولى لتجنب امتداد نطاق الحرب إلى أراضي الحلف، وعزز دفاعاته الأمامية في الدول الشرقية القريبة من روسيا، خاصة بولندا ورومانيا ودول البلطيق الثلاث التي نشر فيها الحلف أربع كتائب قتالية.

ويمكن القول إن حرب أوكرانيا قد أدت إلى توحيد مواقف دول «الناتو» حول مواجهة روسيا، وإعادة إحياء دور الحلف الذي حذر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في نوفمبر ٢٠١٩، من أنه صار معرضاً لخطر «الموت الدماغي»، وشكك الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، في جدوى بقائه باعتباره عبئاً على بلاده. كذلك أدت الحرب إلى إطلاق ألمانيا، في نهاية فبراير ٢٠٢٢، لأكبر برنامج تسليح في تاريخها بتكلفة بلغت ١٠٠ مليار يورو، وإلى إطلاق «الناتو» في ١٢ يونيو

٢٠٢٣ مناورات «إير ديفندر ٢٣» بألمانيا، والتي تُعد أكبر تدريبات جوية في تاريخ الحلف منذ تأسيسه، وذلك بمشاركة ٢٥ دولة من دول الحلف وكل من السويد واليابان تحت قيادة برلين.

٣- توسيع عضوية حلف «الناتو»، وضم فنلندا بصورة رسمية في ٤ إبريل ٢٠٢٣ لتكون العضو رقم ٣١ في الحلف، وذلك بعد فترة طويلة من مشاركتها في أنشطته كشريك، ومن إدراجها خيار الانضمام إلى الحلف في عقيدة أمنها القومي عام ٢٠٠٤. ويترتب على ذلك تطويق روسيا عسكرياً بإضافة ١٣٠٠ كيلومتر إلى حدودها الغربية مع دول «الناتو»، وهو ما يعني عملياً قيام الحلف بزيادة قدراته العسكرية ونشر قواته على طول هذه المسافة، والتأثير في مساعي موسكو لضمان حقوقها في منطقة القطب الشمالي.

لكن الأمر ليس نفسه بالنسبة للسويد، فبالرغم من موافقة تركيا وتصديق برلمانها على قبول فنلندا عضواً في الحلف وفقاً لميثاق «الناتو» الذي ينص على أن يكون انضمام أي دولة جديدة بموافقة جميع الأعضاء، بيد أن موقف أنقرة تجاه السويد يتسم بالتشدد. وعلى الرغم من توقيعها مذكرة تفاهم ثلاثية مع كل من السويد وفنلندا في يونيو ٢٠٢٢ بعد تعهدهما بالاستجابة لمطالب أنقرة بشأن التعاون في ملف مكافحة الإرهاب، فإن العلاقات قد توترت في أعقاب سماح الحكومة السويدية بحرق المصحف الشريف أمام السفارة التركية في ستوكهولم في نوفمبر ٢٠٢٢، وطلب الخارجية التركية في فبراير ٢٠٢٣ تعهدات صريحة من السويد لقبول عضويتها بالحلف؛ أهمها تسليم المطلوبين من حزب العمال الكردستاني وجماعة فتح الله غولن التي تتهمها أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦، والكشف عن هوية المتظاهرين أمام السفارة التركية. أضف إلى ذلك رفع الحظر الذي فرضته السويد على تصدير الأسلحة التركية بعد تدخل أنقرة العسكري في شمال سوريا في أكتوبر ٢٠١٩.

وجدير بالذكر أن السويد تُعد من كبريات الدول الأوروبية التي تعيش فيها جالية كردية لا تقل عن ١٠٠ ألف كردي يحملون الجنسية السويدية أو الجنسية المزدوجة. ورغم أن الاتحاد الأوروبي يصنف حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، فإن الخلاف يدور حول الرغبة التركية في تطبيق نفس المعاملة على الجماعات الكردية الأخرى كافة والمنتمين إليها في الخارج، خاصة الكرد المقيمين في السويد، والذين يدعمون وحدات حماية الشعب السوري.

٤- تزايد دور الصين وروسيا في الجناح الجنوبي لـ«الناتو»، وخاصة في الدول الإفريقية، وذلك على النحو الذي ظهر في تزايد النفوذ الروسي والصيني السياسي والاقتصادي والعسكري فيها، ونشاط مجموعة فاغنر في كل من مالي وإفريقيا الوسطى وليبيا وبوركينا فاسو والسودان، وعدم اقتصار دورها على الجهود الأمنية فقط.

قضايا متوقعة:

في ضوء ملامسات انعقاد قمة «الناتو» في فيلنيوس، يبرز عدد من القضايا المتوقعة أن تُركز عليها جنباً إلى جنب مع القضايا التقليدية المثارة في القمم السنوية للتحالف، والتي تتمثل في الآتي:

١- إعادة تأكيد دور «الناتو» في الحفاظ على استقرار النظام الدولي القائم على القواعد المتفق عليها بعد سقوط الاتحاد

السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وذلك في مواجهة «الشراكة الاستراتيجية العميقة» بين بكين وموسكو «ومحاولتهما المتبادلة لزعزعة استقرار النظام الدولي»، حسب وصف استراتيجية الحلف في قمة مدريد. وفي هذا الإطار، يبرز الجدل بين رؤيتين متعارضتين، ففي حين يؤكد قادة دول «الناتو» «عالمية» الأزمة الأوكرانية باعتبارها تهديداً للنظام العالمي، تتهم روسيا الحلف بأنه يستغل الأزمة الأوكرانية كذريعة لتعزيز قدراته العسكرية في أوروبا.

٢- الإعلان عن مبادرة شاملة لدعم كيبف، وهي المبادرة التي ناقش ملامحها الأولية اجتماع وزراء خارجية دول «الناتو» في بروكسل في إبريل ٢٠٢٣، وتشمل برنامج دعم لمدة ١٠ سنوات بتكلفة تبلغ حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، وذلك بما يساعد أوكرانيا على التخلص التدريجي من المعدات السوفيتية وإدخال الأسلحة القياسية لـ«الناتو»، ودعم التدريبات العسكرية الإضافية، وبرامج الرقمنة، والإصلاحات الصناعية، بالإضافة إلى المساعدات العسكرية الأمريكية، والتي بلغت ما يقرب من ٣٥/١ مليار دولار منذ بداية الحرب وحتى إبريل ٢٠٢٣.

وتستكمل هذه المبادرة الجهود التي قامت بها دول الحلف منذ بداية الحرب الأوكرانية، والتي شملت تكثيف تزويد كيبف بالأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة من المركبات المدرعة والدبابات القتالية وأنظمة المدفعية والدفاع الجوي والذخيرة طويلة المدى، وتكثيف تدريب الوحدات القتالية الأوكرانية على الأسلحة الحديثة التي زودتها بها بعض دول «الناتو»، وتوفير التدريب للطيارين الأوكرانيين، وإسهام الحلف في تمويل مراكز إصلاح الأسلحة التي تم تسليمها بالفعل، مثل مركز إصلاح مدافع «الهاوتزر» في سلوفاكيا، والمركزين الجاري إنشاؤهما في بولندا لإصلاح دبابات «ليوبارد»، وفي رومانيا لإصلاح دبابات «ماردر». وأوضح وزير الدفاع الألماني، بوريس بيستوريوس، يوم ٢٠ إبريل ٢٠٢٣، أنها «تكلف أموالاً طائلة، ويتعين تمويلها.. وتوضيح من سيدفع ثمنها في النهاية».

٣- تعزيز القدرات الدفاعية لدول الجناح الشرقي للحلف، والتي تُعد خط المواجهة الأساسي مع روسيا، وذلك من خلال الإعلان عن زيادة عدد قوات الاستجابة السريعة من ٤٠ إلى ٣٠٠ ألف جندي أي بما يقارب السبعة أضعاف ونصف، مع رفع الكتائب التابعة لـ«الناتو» في الجزء الشرقي إلى مستوى الأولوية، وذلك أخذاً في الاعتبار التطورات على صعيد الوضع القتالي في أوكرانيا وعدم نجاح الهجوم العسكري المضاد لكيبف في تحقيق النتائج المُستهدفة منه حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٣، وانتقال رئيس مجموعة فاغنر يفغيني بريغوجين إلى الإقامة في بيلاروسيا عقب فشل تمرد على موسكو، وخشية الرئيس الليتواني من تأثير ذلك في بلاده، وعلى أمن الحدود الشرقية لدول الحلف لأنه انتقل أو نفي من دون «خطط ونيات واضحة» لمؤسس فاغنر.

وعضد ذلك، قبل التطورات الأخيرة في يونيو الماضي، مطالبة وزراء خارجية دول مجموعة بوخارست التسع، والتي تضم بلغاريا والتشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا، خلال اجتماعهم في بولندا يوم ٣١ مارس ٢٠٢٣ بزيادة الوجود الأمريكي في دول الجناح الشرقي لـ«الناتو»، وتعزيز القدرات الدفاعية لمنطقتهم المتاخمة لأوكرانيا من خلال تزويدهم بأنظمة الدفاع الجوي الحديثة، والقدرات المضادة للصواريخ، ووسائل المراقبة والاستطلاع والاستخبارات.

ويستند ذلك إلى الجهود التي تمت بالفعل، وشملت على سبيل المثال إعلان وزارة الدفاع الألمانية عن تخطيطها لنشر أنظمة الدفاع الجوي «باتريوت» في بولندا وسلوفاكيا المتاخمتين لأوكرانيا خلال عام ٢٠٢٣، وذلك لتأمين مجالهما الجوي بعد أن كانت قد زودتهما بالفعل مبدئياً بهذه الأنظمة في مارس ٢٠٢٢ بالنسبة لسلوفاكيا، وفي بداية ٢٠٢٣ بالنسبة لبولندا. وكذلك تصريح وزير الدفاع الألماني، بوريس بيستوريوس، عن اعتزام بلاده نشر ٤ آلاف جندي بشكل دائم في ليتوانيا خلال زيارته لعاصمتها في ٢٦ يونيو الماضي بشرط توفير ليتوانيا الأماكن اللازمة لإيواء هؤلاء الجنود وممارسة تدريباتهم. لكن من السابق لأوانه التنبؤ بالالتزامات المحددة التي سوف يقدمها الحلف لدول جناحه الشرقي.

٤- تأكيد عتبة الإنفاق العسكري، حيث يستلزم تعزيز القدرات الدفاعية لـ«الناتو» قيام الدول الأعضاء بزيادة إنفاقها العسكري لضمان الاستمرار في مساعدة أوكرانيا خلال حربها مع موسكو، ولتطوير وتعزيز القاعدة الصناعية الدفاعية للحلف في مواجهة الآلة العسكرية الروسية، ولتحمل التكلفة المتوقعة لزيادة عدد قوات الاستجابة السريعة وتحويل كتائبها إلى ألوية.

وبالرغم من تعهد الدول الأعضاء في قمة الحلف بويلز في عام ٢٠١٤ بإنفاق ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة على الدفاع، وهو السقف الأدنى الذي يفرضه الحلف على الدول الأعضاء، وتخصيص ٢٠٪ من ميزانياتها لشراء معدات جديدة؛ فإنه لم يُلب هدف الوصول إلى عتبة الـ ٢٪ حتى نهاية عام ٢٠٢٢ إلا ٩ من أصل ٣٠ دولة ليس من بينها الدول الأوروبية الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا. في حين كان الوضع أفضل بالنسبة للتعهد الخاص بالمعدات الجديدة، حيث وصلت إليه جميع دول الحلف باستثناء كل من بلجيكا وجمهورية التشيك وكندا والبرتغال وسلوفينيا. هذا مع ملاحظة ارتفاع واردات دول «الناتو» الأوروبية من الأسلحة خلال الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ بنسبة ٦٥٪ مقارنة بالفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧ بسبب الحرب الأوكرانية، وذلك وفقاً للتقرير الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) في ديسمبر ٢٠٢٢.

ومن المرجح أن يؤدي إدراج ألمانيا النص على زيادة إنفاقها العسكري في استراتيجية أمنها القومي للوصول إلى العتبة التي حددها «الناتو»، والتعهد بتحقيق ذلك الهدف بدءاً من عام ٢٠٢٤؛ إلى تشجيع الدول الأوروبية الكبرى على حذو هذا المسار في المستقبل.

٥- مناقشة كيفية التصدي للطموحات العسكرية الصينية المتزايدة، وقد أخذ ذلك خطوات متدرجة شملت مشاركة قادة اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا في قمة مدريد ٢٠٢٢، وزيارة الأمين العام للحلف إلى كل من سيول وطوكيو في فبراير ٢٠٢٣، والتي في أعقابها قامت الدولتان بتقديم مساعدات غير عسكرية لأوكرانيا شملت الإمدادات الطبية والدرع والخوذات والمولدات ومعدات الاتصالات. كذلك تخطيط «الناتو» لفتح مكتب اتصال في طوكيو ليكون الأول من نوعه في آسيا لتسهيل إجراءات المشاورات الأمنية والعسكرية في المنطقة. وتبرز هنا

التخوفات الأسترالية من بسط الصين سيطرتها على بحر الصين الجنوبي، ومن تمددها تجاه الدول الجزرية جنوب المحيط الهادئ.

ووفقاً للخبراء، فإنه من الأرجح أن تشمل هذه الجهود مزيجاً من التدابير الاقتصادية والسياسية المحددة والاستراتيجية الدفاعية الموجهة للرد على البرامج الإلكترونية الصينية، وعلى التحركات العسكرية ضد تايوان، وفي بحر الصين الجنوبي، وعلى شراكتها الاستراتيجية مع روسيا.



٦- التمهيد لقبول عضوية السويد رسمياً في «الناطو» لتكون الدولة رقم (٣٢)، ويُرجح ذلك انتهاء الانتخابات الرئاسية التركية، والضغط الأمريكية على أنقرة للموافقة على انضمام ستوكهولم، وعدم استخدامها لحق «الفيتو» على نحو ما ظهر في تصريح وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، في ١٩ إبريل ٢٠٢٣ بأن الولايات المتحدة تأمل انضمام السويد كعضو كامل العضوية في تشكيل الحلف قبل انعقاد قمة فيلنيوس، وتحدث الرئيس الأمريكي بايدن مع نظيره التركي أردوغان عقب إعادة انتخابه، وإعراجه عن رغبته في أن توافق أنقرة على انضمام ستوكهولم «في أقرب وقت ممكن». ويبدو أن المحدث الرئيسي لموافقة تركيا على انضمام السويد سيحكمه نجاح إدارة بايدن في إقناع الكونغرس بالموافقة على بيع طائرات «أف ١٦» لأنقرة، وهو الرهان والورقة التفاوضية التي ستحاول تركيا الضغط بقوة من أجل تحقيقها خلال الشهور المقبلة.

ومع أن قيام لاجئ عراقي في السويد بحرق المصحف الشريف أول أيام عيد الأضحى في ٢٨ يونيو ٢٠٢٣، قد صاحبه تعهد تركي برد عنيف، فإن ستوكهولم بادرت بالتهدئة ومحاولة امتصاص الغضب التركي والإسلامي بحظر تنظيم أي احتجاجات مؤيدة لحرق المصحف، واتهام الشرطة مُنفذ العملية بـ«التحريض ضد جماعة عرقية أو قومية» على رغم عدم التأكد من أخذ القضاء بذلك الاتهام. وكرد فعل إيجابي جانبها، لم تلغ تركيا المحادثات المقررة مع السويد بالإضافة إلى فنلندا بمقر «الناطو» في ٦ يوليو الجاري.

ويؤدي انضمام السويد لـ«الناطو» إلى أن تكون منطقة أوروبا الشمالية كلها تابعة للحلف بعد أن سبقتها فنلندا، وأن تزيد القدرات العسكرية لدول الحلف في بحر البلطيق، حيث يترتب على انضمام السويد الاستفادة من الغواصات الخمس الحديثة التي تمتلكها، والتي من الأرجح أن تُكمل أسطولي بولندا وألمانيا، وهو ما يترتب عليه بالتبعية أن تجد روسيا صعوبة في حركتها البحرية.



٧- تأجيل اتخاذ قرار بشأن طلب أوكرانيا الانضمام بشكل رسمي إلى الحلف، فبالرغم من تقدم كييف بطلب للانضمام السريع إلى «الناطو» في سبتمبر ٢٠٢٢، ورغبتها في أن تصدر قمة فيلنيوس قراراً بدعوته للانضمام كما صرح بذلك وزير الخارجية الأوكراني، دميترو كوليبا، في ١٥ إبريل ٢٠٢٣، أو على الأقل تحدد مساراً واضحاً لعضويتها حسب تصريحات السفير الأوكراني في ألمانيا؛ فإنه من المرجح ألا تتخذ قمة قادة دول الحلف قراراً بشأن ذلك، ويستمر «الناطو» في سياسة «الباب المفتوح» مع أوكرانيا، ويتأجل البت في قرار العضوية لما بعد انتهاء الحرب

الحالية، وبعد استيفاء أوكرانيا لمعايير الانضمام إلى الحلف دون منحها أية معاملة تفضيلية في تلك الخطوة. وإلى حين ذلك، سوف تستمر مجموعة الاتصال الدفاعية حول أوكرانيا في تنسيق الدعم الغربي لها، ويتم إشراك أوكرانيا بصورة أكبر في المحيط البيئي لعمل «الناطو» مثل مراكز التميز ووكالات الحلف المختلفة على نحو ما ظهر في الموافقة على عضويتها بالإجماع «كمشارك مساهم» في مركز التميز للدفاع السيبراني التابع لـ«الناطو» خلال الاجتماع الثلاثين للجنة التوجيهية للمركز في ١٦ مايو ٢٠٢٣. كذلك سوف يستمر النقاش حول أمرين: الأول هو أنسب الطرق لتقريب كييف من الحلف سواءً عن طريق دعم مقترح إنشاء مجلس جديد لـ«الناطو» أوكرانيا» على مستوى رؤساء الدول والحكومات أو تفعيل لجنة عمل «الناطو» أوكرانيا» على المستوى الوزاري، والتي كانت قائمة حتى عام ٢٠١٧ حتى علق المجر اجتماعاتها اعتراضاً على قانون التعليم الأوكراني الذي تقول بودابست إنه ينتهك حقوق الأقلية المجرية في البلاد. والأمر الثاني هو نوعية الضمانات التي يمكن منحها لأوكرانيا بعد أن تضع الحرب أوزارها.

ويعزز هذا الموقف التصريحات المتوازنة للأمين العام لـ«الناطو» خلال اجتماع مجموعة الاتصال حول أوكرانيا بقاعدة رامشتاين الجوية في ألمانيا يوم ٢١ إبريل الماضي، ففي حين أكد أن «كل حلفاء الناطو متفقون على أن أوكرانيا يجب أن تكون عضواً في الحلف»، أوضح أن «الأمر المهم الآن هو انتصار كييف، لأنه إذا لم تؤكد أوكرانيا نفسها كدولة مستقلة ذات سيادة في أوروبا، فلا فائدة من مناقشة العضوية». كذلك إشارة رئيس هيئة الأركان الأمريكية، في مؤتمر صحفي يوم ٢٥ مايو الماضي، إلى أن الحرب هي بين روسيا وأوكرانيا وليست بين روسيا و«الناطو»، وذلك بما يدل على عدم الرغبة في توسيع مظلة الحرب وتصعيد نطاق المواجهة مع موسكو ليشمل دولاً أخرى. وتشديد وزير الدفاع الألماني خلال بيانه الحكومي بـ«البوندستاغ»، في ٢٢ يونيو الماضي، على أن الأولوية المطلقة خلال قمة فيلنيوس سوف تخصص لـ«تعزيز القدرة القتالية الفعلية لأوكرانيا».

بالإضافة إلى هذه القضايا، من المرجح أن يؤكد «الناطو» في قمة فيلنيوس استمرار دعمه للدول الواقعة جنوب «الناطو» خاصة الدول الإفريقية، وعلى استمرار التصدي للإرهاب، ولجهود روسيا الهادفة إلى إضعاف نظام الحد من التسليح وعدم الانتشار النووي. وبالرغم من أن ذلك لا يمكن أن يتم الإعلان عنه صراحة، فإنه من المتوقع أن تناقش القمة الوسائل المختلفة لإضعاف الجبهة الداخلية لروسيا خاصة بعد ما كشفت عنه أحداث تمرد فاغنر من مدى اهتزاز قبضة الرئيس بوتين على مقاليد الأمور الداخلية في البلاد، وقبل أن ينجح النظام الروسي في استعادة توازنه اللحظي من جراء الأزمة المفاجئة التي لحقت به في ٣٦ ساعة فقط، وفي قدرته على استكمال جهوده في حشد وتعبئة الجنود والمتطوعين للقتال على الخطوط الأوكرانية.

إجمالاً

يمكن القول إن قمة حلف «الناطو» في فيلنيوس سوف تكون فارقة؛ لأنها أول تطبيق عملي لما نصت عليه وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف في مدريد، خاصة فيما يتعلق بدعم جهود أوكرانيا في حربها مع روسيا، ومواجهة التهديدات الضمنية المتزايدة للصين.



د. منى سليمان:

إعلان "نيودلهي" .. هل تنجح شنغهاي في تعزيز نفوذها ؟

*انترجيونال للتحليلات الاستراتيجية

عُقدت يوم ٤ يوليو ٢٠٢٣ قمة منظمة "شنغهاي للتعاون" بالهند افتراضياً لمدة يوم واحد، وشارك فيها رؤساء الدول الأعضاء عبر تقنية "الفيديو كونفرانس"، ومنهم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، والرئيس الصيني "شي جين بينج"، وشهدت انضمام إيران رسمياً إلى المنظمة لتصبح العضو التاسع بها. وقد شهدت القمة توافقاً بين أعضائها على تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بينهم، وطرح نظام اقتصادي عالمي جديد لمواجهة العقوبات الغربية المفروضة على روسيا وإيران؛ ما يندرج بتعزيز دور المنظمة دولياً لتصبح منافساً للتكتلات الغربية، كمجموعة السبع وتحالف (الإيكواس) بجنوب آسيا.

نتائج رئيسية

أسست منظمة "شنغهاي للتعاون" عام ٢٠٠١ بعضوية (روسيا والصين وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وطاجكستان) وتتخذ من بكين مقراً رسمياً، وفي عام ٢٠١٧ ضمت باكستان والهند، وترأس الأخيرة دورتها للعام

الحالي، وتُعد أكبر منظمة إقليمية بالعالم من حيث المساحة والسكان؛ لأنها تضم 70% من عدد سكان العالم، ويبلغ حجم اقتصاد دولها ٢٠ تريليون دولار، وحددت أهدافها الرئيسية منذ نشأتها في تعزيز العلاقات بين الدول بمختلف المجالات، والحفاظ على السلم والأمن والاستقرار الإقليمي، وإنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي عادل. وبوجه عام، كشفت القمة عن عدد من النتائج الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

١- ترويج الرئيس الروسي لخطابه المناهض للغرب:

تُعد مشاركة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" هي المشاركة الأولى له في حدث دولي بعد أزمة "تمرد فاجنر"؛ لذا سعى خلال كلمته إلى تأكيد وحدة وقوة الشعب الروسي في مواجهة أي أزمة داخلية، كما جدد التزام منظمة "شنغهاي للتعاون" بإقامة نظام عالمي منصف ومتعدد الأقطاب يستند إلى القانون الدولي، وإلى المبادئ المعترف بها عالمياً المتمثلة في التعاون والاحترام المتبادل بين الدول ذات السيادة، مع الحفاظ على الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة، كما أكد "بوتين" أن موسكو ستواصل "مقاومة" العقوبات والضغوط الخارجية المفروضة عليها منذ بدء الحرب الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، وشكر قادة دول المنظمة على دعمهم له في مواجهة أزمة "تمرد فاجنر" بنهاية يونيو الماضي، ويهدف من ذلك إلى تعزيز مكانة روسيا دولياً وطرحها باعتبارها قطباً دولياً لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ومشاركة "بوتين" في القمة تستهدف بصورة رئيسية تأكيد فشل العقوبات الغربية في عزله، وأنه ما زال زعيماً له مكانته الدولية، كما يعزز النفوذ الروسي في وسط وجنوب آسيا.

٢- رفض صيني للضغوط الاقتصادية الأمريكية:

جدد الرئيس الصيني "شي جين بينج" معارضة بكين "للإجراءات الحمائية" في العلاقات الاقتصادية، وتعهد بمواصلة بكين العمل على تحقيق "العولمة الاقتصادية، ومعارضة الحمائية والعقوبات الأحادية، وتوسيع مفاهيم الأمن القومي"، وهو ما يعد انتقاداً ضمنيّاً للإجراءات التقييدية التي اتخذتها واشنطن حيال بكين، وعُرفت "بالحرب الاقتصادية" بينهما، كما دعا "بينج" إلى تعزيز التضامن والتعاون والتبادل الاقتصادي بين الدول الأعضاء بالمنظمة.

٣- طرح الهند قضية محاربة الإرهاب:

دعا رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" أعضاء منظمة "شنغهاي" إلى التعاون على التكاتف لمحاربة الإرهاب ووقف تمويل التنظيمات الإرهابية، وأكد أن المنظمة "يمكن أن تصبح عاملاً مهماً في إصلاح المؤسسات العالمية، مثل الأمم المتحدة، وطلب من الدول الأعضاء العمل من أجل النهوض بأفغانستان وتقديم مساعدات إنسانية لها ومنع استخدام الأراضي الأفغانية في زعزعة استقرار دول الجوار بجنوب آسيا. وتعد هذه الانتقادات موجهة بشكل غير مباشر إلى باكستان التي تتهمها الهند بدعم حركة "طالبان" الأفغانية؛ وذلك بعد نشاط التنظيمات الإرهابية بأفغانستان؛ حيث تخشى نيودلهي تسلل الإرهابيين إليها، وتنفيذ عمليات إرهابية تهدد أمنها القومي، لا سيما مع استمرار قضية كشمير بين الخصمين العضوين بالمنظمة (الهند، باكستان) مما يهدد بإثارة الخلافات داخل المنظمة، وهو ما توافق معه رئيس قرغيزستان "صدير جاباروف" الذي دعا لإنشاء مركز منظمة شنغهاي للتعاون لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية ليكون مقره في عاصمة بلاده بيشكيك، وأوضح أن المنظمة نموذج ناجح قائم على الثقة والمنفعة المتبادلة.

٤- الموافقة على انضمام إيران للمنظمة:

وافقت قمة "شنغهاي للتعاون" بالهند على انضمام إيران لها رسمياً؛ حيث كانت إيران تتمتع بكونها عضواً مراقباً في المنظمة منذ عام ٢٠٠٥، وطلبت الانضمام رسمياً عام ٢٠٢١ خلال قمة المنظمة في طاجيكستان رغم معارضة الأخيرة لذلك، وقد تعهد الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" الذي شارك في القمة بالتعاون مع الدول الأعضاء "لمواجهة التهديدات الجديدة والعمل على ضمان الأمن الجماعي وتحقيق التنمية المستدامة وتوسيع العلاقات والتواصل وتعزيز الوحدة واحترام سيادة الدول".

وأبدى "رئيسي" استعداد بلاده "لتبادل خبراتها وإمكاناتها في إطار آليات منظمة شنغهاي للتعاون؛ حتى يتمكن من التحرك نحو منطقة خالية من الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية". وبدوره رحب نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بالبرلمان الإيراني "غلام رضا" بانضمام بلاده إلى المنظمة، وأكد أن ذلك سيساعد إيران على إقامة علاقات تجارية سليمة بعيداً عن النفوذ الغربي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إيران قد حققت مكاسب عدة من خلال عضويتها بالمنظمة؛ منها أنها تكسر عزلتها الدولية، وتعزز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الصين وروسيا لمواجهة العقوبات والضغوط الغربية عليها.

٥- تأكيد مساعي المنظمة لتعزيز مكانتها العالمية:

اختتمت قمة "شنغهاي" بالهند بالإعلان عن انضمام إيران رسمياً إلى المنظمة، والبدء في إجراءات انضمام بيلاروسيا لها عام ٢٠٢٤، وهو ما يمثل تمديداً لنفوذ المنظمة، ويعزز مكانتها الدولية، كما أن المنظمة تعد منبراً هاماً لدول آسيا الوسطى النامية لتعزيز دورها الإقليمي والدولي، وهو ما أوضحه رئيس كازاخستان "قاسم جومارت توكاييف"؛ أن المنظمة ستعمل على تعزيز مكانتها الدولية، وتضمنه البيان الختامي للقمة الذي عُرف "بإعلان نيودلهي"؛ حيث أشار البيان إلى أن "منظمة شنغهاي للتعاون" ليست موجهة ضد الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وهي منفتحة على التعاون الواسع معها وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة شنغهاي للتعاون والقانون الدولي، وعلى أساس مراعاة المصالح المشتركة والمواقف المشتركة من حل المشاكل الإقليمية والعالمية".

وأضاف البيان: "تؤيد المنظمة احترام حقوق الشعوب في الاختيار المستقل والديمقراطي لطرق تنميتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتشير إلى مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال ووحدة أراضي الدول ومساواة الحقوق والفائدة المتبادلة".

٦- تقديم ملامح جديدة للنظام العالمي:

أظهر بيان نيودلهي قناعات الدول الأعضاء بضرورة تغيير ملامح النظام العالمي القائم؛ حيث جدد البيان رفض الدول الأعضاء التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة "مكافحة الإرهاب"، ودعا إلى إصلاح سريع لمنظمة التجارة العالمية، والتركيز على التنمية، والاهتمام بزيادة حصة التعامل بالعملة الوطنية في التسويات المتبادلة، وأكد تعزيز النظام العالمي عدم الانتشار النووي.

طموح "شنغهاي"

خلال العامين الماضيين عززت منظمة "شنغهاي" مكانتها الدولية لتطرح نفسها بديلاً للتكتلات الغربية وتمهد لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب سياسياً واقتصادياً، وهذا ما يسعى إليه أعضاؤها؛ حيث اتخذت المنظمة خطوات رئيسية في تعزيز دورها على الساحة العالمية. وبالرغم من ذلك يمكن القول إن مستقبل هذا الدور يظل مرتبطاً بعدد من العوامل والمحددات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

١- مسار التعاون الروسي الصيني:

يعمل الرئيسان الروسي "فلاديمير بوتين" والصيني "شي جين بينج" على تفعيل دور منظمة "شنغهاي" لتصبح بديلاً للتكتلات الغربية سياسياً واقتصادياً عبر طرح نظام اقتصادي جديد بديل للمؤسسات الغربية باستخدام العملات الوطنية بدلاً من الدولار، ووقف التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو ما سيخفف العقوبات والضغوط الاقتصادية على دول المنظمة؛ حيث إن نصفها تفرض عليه عقوبات غربية منها (روسيا والصين وبيلاروسيا وإيران)، وهو ما سيعزز التعاون الاستراتيجي بينها، وسيعزز مكانتها الإقليمية ومكانة المنظمة؛ حيث أكد "بوتين" أن (٨٠%) من التعاملات التجارية بين روسيا والصين تنفذ بالعملة الروسية والصينية (الروبل واليوان).

ويؤكد "بوتين" و"بينج" ضرورة تغيير النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب سياسياً واقتصادياً، وقد وظفا منظمة "شنغهاي" ومجموعة "بريكس" لتحقيق ذلك؛ فبعد نجاح قمة نيودلهي لمنظمة "شنغهاي" في التوسع عبر ضم إيران والإعداد لضم بيلاروسيا حليف موسكو الاستراتيجي؛ ما يعزز نفوذ "بوتين" داخل المنظمة؛ تُعد موسكو وبكين لقمة جنوب أفريقيا المقبلة لمجموعة "البريكس" التي تضم (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) المقرر عقدها في أغسطس المقبل، التي تُعد من أهم قمم المجموعة؛ حيث ستنظر في توسعها وضم دول جديدة إليها.

٢- طرح رؤى بديلة وفعالة للتكتلات الغربية:

دول منظمة "شنغهاي" تهتم بطرح نظام اقتصادي بديل للتكتلات الغربية؛ حيث أكد "بوتين" أن (٤٠%) من التعاملات الاقتصادية مع دول المنظمة تُنفذ بالروبل، وهو ما يخفف حدة العقوبات الغربية على روسيا، كما تعمل المنظمة على طرح رؤية جديدة لمحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات ومعالجة تغير المناخ والوضع في أفغانستان التي فشلت واشنطن في منع عودة التنظيمات الإرهابية إليها مرة أخرى بعد الانسحاب الأمريكي من البلاد في أغسطس ٢٠٢١، وهو ما يمثل تهديداً للأمن القومي لدول الجوار الأفغاني ودول وسط وجنوب آسيا.

كما تطرح رؤية مغايرة للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة مختلف القضايا الدولية الراهنة، ومنها تداعيات أزمة الأمن الغذائي والطاقة على الدول النامية، لا سيما أن المجموعة تضم دولاً تعاني من تلك الأزمات، مثل (كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان). وهكذا يمكن القول إن قدرة المنظمة على تطبيق هذه الرؤى على أرض الواقع، ستكون عاملاً مهماً في تعزيز دورها على الساحة الدولية.

٣- استقطاب المنظمة أعضاء جددًا:

تُقاس فاعلية المنظمات بعدة عوامل؛ منها قدرتها على التوسع وضم أعضاء جدد. وفي هذا السياق، قد تسعى

منظمة "شنغهاي" إلى ضم أعضاء جدد، وخاصةً بعد الإعلان عن انضمام إيران؛ فهناك خطط لضم بيلاروسيا إلى المنظمة. وبوجه عام، يمكن القول إنه إذا نجحت المنظمة في إيجاد حلول للآزمات العالمية المختلفة، وكذلك لتلك التي تعاني منها الدول الأعضاء، ربما تصبح نموذجاً يحتذى به لعدد من الدول الأخرى، وكذلك سيكون هذا عامل تحفيزي لانضمام دول أخرى للمنظمة؛ ما يوسع نطاق نفوذها.

٤- استمرار التفوق الاقتصادي للمنظمة:

تصاعدت المكانة الدولية لمجموعة شنغهاي بعد تفوقها اقتصادياً للمرة الأولى عام ٢٠٢٣ على مجموعة السبع الصناعية الكبرى وفقاً للأرقام الاقتصادية التي صدرت في أبريل ٢٠٢٣، وأوضحت أن مساهمة دول "بريكس"، التي تضم ثلاثة دول رئيسية في منظمة شنغهاي، بلغت (٣١/٥%) من حجم الاقتصاد العالمي، مقابل (٣٠/٧%) لدول السبع الصناعية خلال العام الماضي، مع توقعات باستمرار تفوقها إذا استمر نمو الاقتصادين الصيني والهندي بمعدلاتهما الحالية؛ ولذا فإن قيادة روسيا والصين لقمة "شنغهاي" ومجموعة "بريكس"، والعمل على توسيع عضويتها وتمدد نفوذها وطرح حلول مبتكرة للآزمات الدولية الراهنة، ينذر بحدوث تحولات في النظام الدولي لصالح المجموعتين، وتساعد التنافس بينهما وبين التكتلات الغربية، مثل (مجموعة السبع) والاتحاد الأوروبي.

٥- قدرة المنظمة على إدارة الخلافات بين الأعضاء:

بالرغم من مساعي المنظمة إلى تعزيز مكانتها الدولية، فإن ثمة إشكالية حقيقية تواجهها، وتتمثل في استمرار الخلافات بين الدول الأعضاء؛ فهناك صراع تاريخي ممتد بين كل من الهند وباكستان، كما أن هناك صراعاً مماثلاً بين الهند والصين، وحتى دول آسيا الوسطى هناك خلافات بينها. ومن ثم سيتوقف مستقبل المنظمة ودورها على إدارة هذه الخلافات وإقناع الدول الأعضاء بضرورة تحييد الخلافات بينها.

٦- حدود التأثير الأمريكي على الأعضاء:

صحيح أن المنظمة يبدو أن أحد أهدافها مواجهة النفوذ الأمريكي على الساحة الدولية، بيد أنه لا يمكن استبعاد تأثير واشنطن على مستقبل المنظمة ونفوذها العالمي؛ فبعض دول المنظمة لديها علاقات جيدة مع واشنطن، ولعل النموذج الأبرز على ذلك الهند التي زار رئيس وزرائها واشنطن مؤخراً لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتطوير العلاقات الاقتصادية والعسكرية والتقنية معها. ومن ثم، فإن مساعي الهند لتطوير علاقاتها بواشنطن، قد تجعلها في لحظة ما عرضة للضغوط الأمريكية والمساومات، وهو ما سينعكس بالطبع على مكانة الهند في منظمة شنغهاي، ونفوذ المنظمة بشكل مجمل.

خلاصة القول

أن قمة منظمة "شنغهاي للتعاون" بنيودلهي أكدت التوافق التام بين مختلف الدول الأعضاء لحل مختلف القضايا الدولية الراهنة؛ ولذا تعد من أهم قمم المجموعة؛ نظراً إلى المتغيرات الجيوستراتيجية الدولية بعد الحرب الأوكرانية وتداعياتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، وهو ما سيعزز حالة الاستقطاب والتنافس الدولي بين محورين: الأول تقوده روسيا والصين، والثاني تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، على بسط النفوذ والتمدد بالمنطقة الأوراسية ككل، خاصةً جنوب ووسط آسيا، وهو ما سينعكس على حالة السلم والأمن الدوليين.



*مبارك الحمداني

تطوير سيناريوهات القيم

تتعدّد اليوم في صعوبة فصل (تسويق وتدويل القيم) عن الموجات الاقتصادية ومفاهيم النفوذ والسيطرة وأدواتها العالمية.

فيما يبدو السياق الثالث - وهو الأهم في حالتنا الراهنة- هو في ضرورة الانتقال في التأكيد على القيم من الحالة (الوعظية) إلى حالة (هندسة القيم).

ونعني بها هنا معالجة أصول تشكل تلك القيم وشيوعها - إن كانت قيمًا غير مرغوبة في سياق حالة الاستقرار المجتمعي -، أو تأكيد تلك القيم واستنباتها عبر الأجيال كمعتقدات، وتفضيلات، وممارسات - إن كانت قيمًا مرغوبة وضرورية لحالة الاستقرار

ثمة سياقات مهمة تدفع اليوم إلى تكرار وتركيز الحديث حول الحالة القيمية، بعضها ما يتصل بما يروج له اليوم تحت مسمى «القيم الكونية/ القيم العالمية» - مع تحفظنا البالغ على هذا التوصيف - ذلك أنه لا بد من مساءلة مصدر كونية هذه القيم، ومستويات الإجماع والقبول العام الفعلي لهذه القيم، وطبيعة (حوامل) هذه القيم الثقافية والاقتصادية والسياسية، عوضًا عن مرجعياتها سواء التأصيلية أو الفلسفية أو البشرية.

أما السياق الآخر الذي يدفع لتكرار الحديث عن المسألة القيمية، فهو المهمة العصية التي أصبحت

تضافر العوامل الملحة لهذا الحوار بات يوماً بعد يوم أكثر اشتداداً

المجتمعي-.

وقد لا تكون هذه المرة الأولى التي ندعو فيها إلى حديث جاد وموسعٍ حول الحالة القيمية، ولكننا نعتقد إن تضافر العوامل الملحة لهذا الحوار بات يوماً بعد يوم أكثر اشتداداً. فالمسألة القيمية لم تعد اليوم مسألة ثقافية، بالمعنى السبويولوجي للثقافة. بل باتت مسألة اشتباكية في التصدير وأدوات الضغط والهيمنة والتمرير على كافة المستويات.

في ٢٠١٩ أنجزت جامعة أكسفورد مشروعاً بحثياً رائداً؛ حيث قام فريق مختص بالأنثروبولوجيا في الجامعة بتحليل الحسابات الإثنوغرافية للأخلاق من ٦٠ مجتمعاً، تضم أكثر من ٦٠٠٠٠٠ كلمة من أكثر من ٦٠٠ مصدر للوصول إلى ماهية القواعد الأخلاقية العامة التي تحكم تاريخ هذه المجتمعات، وأن هذه القواعد كانت تظهر بشكل متماثل في الثقافات عبر العالم، وتمر في مراحل معينة بفترات انحسار، وفي مراحل أخرى بمراحل بروز وتأکید.

وهذه القواعد هي: «ساعد عائلتك، ساعد مجموعتك، رد الجميل، كن شجاعاً، اذعن للرؤساء، قسّم الموارد بشكل عادل، واحترم ممتلكات الآخرين». نعتقد مختلف الثقافات – بحسب الدراسة – أن هذه القواعد الأخلاقية كان ينظر إليها دائماً على أنها قواعد أخلاقية

جيدة، في كل الثقافات التي تعرض إليها المسح الإثنوغرافي. بالتأكيد فإن الدراسة تحتل الكثير من النقاش والتداول في شأن منهجها وخلصاتها. ولكن نعتقد أن ثمة أهمية بالغة يمثلها منهج الدراسة.

ذلك أن مسألة التتبع التاريخي وخاصة فيما يتعلق بالمسألة القيمية، من الممكن أن تساعدنا كمختصين في العلوم الاجتماعية في معرفة المحطات (المنعطفات) التي كانت سبباً في تحول مسار قيمة معينة، أو ضمور قيمة ما في جسد المجتمع.

الأمر الآخر فإن القيم بمفهومها (السوسولوجي) هي في عمومها وعاء جامع، تلعب الثقافة الاجتماعية دوراً في الانتقاء من هذا الوعاء ما يسهم في تماسك / استقرار / ديمومة الأنظمة والبناء الاجتماعي.

ومن هنا فإن منظومة السياسات العامة التي تتوجه لمعالجة قيم اجتماعية معينة لابد أن تأخذ في الاعتبار ثلاثة أبعاد أساسية:

(كيف تشكلت هذه القيم عبر تاريخ المجتمع؟ – الأهمية المحورية التي تشكلها هذه القيمة في البناء الاجتماعي – هل يمكن معالجتها/ تعزيزها من خلال تغيير السلوكيات العامة أم من خلال استنبات قيم أخرى وتأكيدها عبر السياسات العامة؟) ما يحدث في الواقع أننا في بعض المواضع التي

المسألة القيمة باتت مسألة اشتباكية في التصدير وأدوات الضغط والهيمنة

الأساسية التي نريد فعلاً أن تكون في بؤرة تركيز السياسات العامة؟

وينسحب ذلك أيضاً على قيم الدين والمهنة والتبادل الاجتماعي وسواها من أنماط الحياة المجتمعية. وبعد هذا التحديد يمكن تطوير سيناريوهات متكاملة لدورة القيمة؛ والفكرة هنا معرفة وتشخيص كل (السياسات - القوانين - السلوكيات العامة - المحتوى التداولي - مصادر تغذية القيمة - الأدوار الاجتماعية والمؤسسية - المحتوى التعليمي) المرتبط بتلك القيمة في تاريخيتها وراهناء؛ وذلك لتحديد ما يعيق إصلاح أو تأكيد تلك القيمة في سياقها المجتمعي.

فالقيم هي اشتباكات سائلة في النسيج الاجتماعي لا يمكن الحديث عنها بمعزل وتصور أن عملية إصلاحها أو تأكيدها يمكن أن تأتي وفق النداءات العامة لأفراد المجتمع للتمسك بها أو استبدالها.

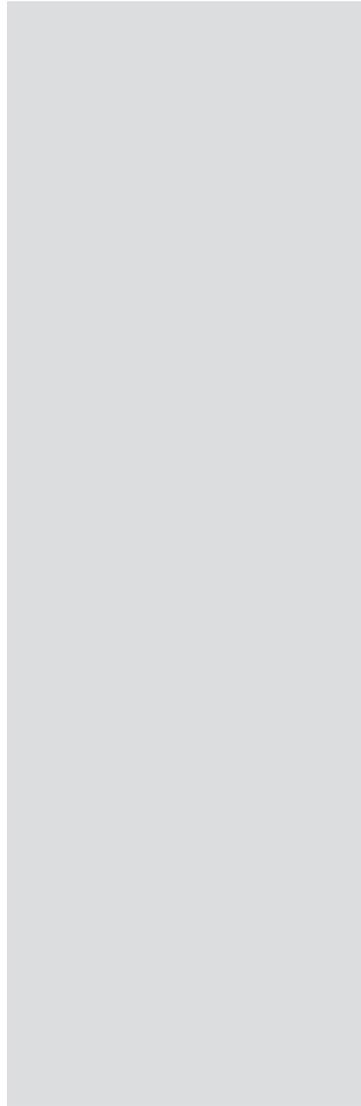
وهذه الجزئية هي التي نعتقد من خلالها بضرورة وجود ما هو أشبه بحوار/ مختبر يركز على هذه المسألة. بحيث يمكن أن يصمم منهجية واضحة ويرسي حواراً علمياً وفكرياً جاداً حول مسارات القيم، ويؤسس لتتبع تاريخي ومجتمعي للتحويلات التي دفعت بصعود قيم معينة، أو تلك التي عطلت مسار قيم أخرى.

*صحيفة «عمان» العمانية

نتناول فيها المأزق القيمي/ التحول القيمي فإننا نتحدث إما عن ظواهر أو سلوكيات. ونحاول الولوج من خلالها إلى مسائل القيمة. وهذا النهج بقدر ما هو نهج يبنها إلى بعض المشكلات/ الظواهر الاجتماعية إلا أنه في حاجة إلى تأصيل أكبر، بمساءلة القيمة العامة التي تقف خلف هذا السلوك، أو تشكل هذه الظاهرة.

نميل في هذا المقام إلى تعريف تالكوت بارسونز للقيم الاجتماعية، والذي عرفها كونها: «عنصر في نسق رمزي مشترك، تعتبر معياراً، أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف»؛ وعليه فإن دور العمليات الاجتماعية المختلفة هو توجيه الأفراد لتخير القيم المرغوبة التي تحفظ استقرار المجتمع وتماسك البنية الاجتماعية، وتحفظ عمليات الانتقال الاجتماعي عبر الأجيال. ولكن أين يكمن دور السياسات العامة في هذا الحالة؟ بمعنى كيف يمكن للسياسات العامة أن تتبنى عمليات «الإصلاح والتأكيد القيمي»؟

نعتقد أن أحد الأدوات التي يمكن استخدامها في سبيل ذلك هو مساءلة دورة القيمة عبر تطوير السيناريوهات. وهذا يرتبط بشكل أساس بتحديد جامع للقيم المرادة والمرغوبة، التي يعتقد المجتمع والدولة بضرورتها في الوقت الراهن وللمستقبل، هل نريد الحفاظ على سبيل المثال على قيم الأسرة؟ وأي أسرة في شكلها نريد للمجتمع؟ وما هي القيم الأسرية



www.marsaddaily.com

و عادوا الى سيرتهم الاولى

*ستران عبدالله



دائما في الازمات يظهر ايتام المارينز و ايتام (بن لكن) يتشدقون بالموضوعية والحيادية والمسلك الوظيفي وهم يجرون معهم اذبال الخيبة والفشل لمراحل سابقة ادعو فيها البطولة وهم خسروا كل القيم وسقطوا في عين جمهور توسم فيهم خيرا وماهم بخير، بل شر دعي .

هل تتذكرون ايتام كوبونات البعث ممن خسروا جولات الصراع مع المستبدين في بلادهم و اصبحوا ينقلون ساحة الصراع الى جبهات اخرى؟

هل تتذكرون بعضا من اليسار التودوي الذي خسره الاخلاقية مع السافاك فاصبحوا مثل الطعم الذي يسحب المناضلين الاوفياء الى غياهب سجون الشاه؟

ومثل هؤلاء كثر في الساحة المحلية ويكررون نفس المشهد الضحل.

الابأس مايفعلون.